توزيع سكان محافظة المثنى بحسب تعداد ١٩٩٧ وتقديرات ٢٠١٤

المدرس المساعد
عبد الجليل عبد الوهاب عبد الرزاق
جامعة المثنى - كلية التربية

أوروك للعلوم الإنسانية
المجلد : ٨ – العدد : ١ / ج٢ - السنة : ٢٠١٥

توزيع سكان محافظة المثنى بحسب تعداد ١٩٩٧ وتقديرات ٢٠١٤

المدرس المساعد
عبد الجليل عبد الوهاب عبد الرزاق
جامعة المثنى - كلية التربية

الملخص

يهدف البحث إلى بيان صور التوزيع الجغرافي لسكان محافظة المثنى عامي(١٩٩٧، ٢٠١٤) وتوضيح العوامل التي أدت إلى تباين توزيعهم، وافترض البحث أن هناك تباين في توزيع سكان المحافظة على مستوى الاقضية وعلى مستوى الوحدات الإدارية الأصغر وكذلك تباين توزيعهم خلال العامين المذكورين، وان هناك عوامل أدت إلى ذلك التباين، أما منهجية البحث فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي مستندا على البيانات التي وفرتها وزارة التخطيط العراقية، وانتهت الدراسة إلى تباين توزيع سكان المحافظة زمانا ومكانا على مستوى الاقضية والوحدات الإدارية الأصغر، وان للعامل الطبيعي السيادة في التأثير على توزيع السكان في المحافظة .

المقدمة

تتخذ كل الظواهر الجغرافية موقعا مكانيا معينا يُعد ذلك الموقع نقطة ارتكازها، ولكون السكان يمثلون إحدى تلك الظواهر التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمكان فإن دراستها ضمن حيزها المكاني هو من صميم عمل الجغرافي، إذ يعد التوزيع نقطة البداية الضرورية لدراسة الظاهرة الجغرافية وخطوة لازمة لفهم سلوك الظواهر المختلفة، وأن مفهوم التوزيع ذو أهمية خاصة في المنظور الجغرافي كونه يمثل المنطلق الذي يسند إليه تفسير الترابط والتفاعل بين جملة الظواهر في الحيز المكاني أو داخل إطار المكان الذي يمثل المساحة التي تربط عناصر البيئة المختلفة من جهة وبين

الإنسان وبيئته من جهة أخرى، فجوهر الجغرافيا يرتبط أساسا بالتوزيع غير المتكافئ للظواهر الجغرافية على سطح الأرض.

تتجلى مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية :

- هل هناك تباين في توزيع سكان المحافظة على مستوى الاقضية والوحدات الإدارية الأصغر في عامي (١٩٩٧ ، ٢٠١٤)؟
- ما العوامل التي أدت إلى تباين توزيع السكان في المحافظة؟
- ما هي العوامل الأكثر تأثيرا في توزيع سكان المحافظة؟

وافترضت الدراسة أن هناك تباين في توزيع سكان المحافظة على مستوى الاقضية وعلى مستوى الوحدات الإدارية الأصغر وكذلك تباين توزيعهم عامي (١٩٩٧، ٢٠١٤) ، وان هناك جملة من العوامل التي أدت إلى تباين توزيع السكان في المحافظة .

تهدف الدراسة إلى بيان صور التوزيع الجغرافي لسكان محافظة المثنى عامي (١٩٩٧ ، ٢٠١٤) وتوضيح العوامل التي أدت إلى تباين توزيعهم، أما منهجية الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي مستندا على البيانات التي وفرتها وزارة التخطيط العراقية المتمثلة بالتعدد العام للسكان عام (١٩٩٧)، وتقديرات السكان عام (٢٠١٤) والصادرة من وزارة التخطيط العراقية.

اقتضت الضرورة العلمية تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث تسبقهما المقدمة، تضمن المبحث الأول التوزيع العددي والنسبي والمرتبي لسكان محافظة المثنى خلال عامي (١٩٩٧، ٢٠١٤) الذي حدده التعداد العام للسكان عام (١٩٩٧) وتقديرات السكان عام (٢٠١٤)، فيما تناول المبحث الثاني التوزيع البيئي لسكان المحافظة، وركز المبحث الثالث على العوامل المؤثرة في توزيع السكان في المحافظة، وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت الاستنتاجات التي تمخضت عنها الدراسة، والتوصيات التي يرى فيها الباحث الحلول المنطقية لبعض السلبيات التي افرزها واقع تباين توزيع السكان في

المحافظة، ثم قائمة بالمراجع ومصادر الإحصاءات والبيانات التي تم الاستعانة بها خلال الدراسة.

من اجل رسم صورة متكاملة يمكن من خلالها ملاحظة حقيقة توزيع السكان في محافظة المثنى على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر تطلبت الضرورة العلمية حساب عدد سكان النواحي التي لم تظهر في تعداد عام (١٩٩٧) واقتطاعه من عدد سكان الاقضية التابعة لها كما هي الحال في نواحي السوير والدراجي، إذ اقتضت الضرورة العلمية الرجوع إلى تعداد (١٩٧٧) والاعتماد على التوزيع العددي والبيئي لسكان المحافظة في التعداد المذكور والتعدادات التي أعقبته.

تمثل محافظة المثنى الحدود المكانية للدراسة التي تقع جغرافيا في الجزء الجنوبي الغربي من العراق وتشترك مع المملكة العربية السعودية بحدود جغرافية دولية وإدارية تمثل الحدود الجنوبية للمحافظة، ولها حدود إدارية مع أربع محافظات هي محافظة القادسية من الشمال والشمال الغربي، محافظة النجف من الغرب، محافظة ذي قار من الشرق والشمال الشرقي وأخيرا محافظة البصرة من الشرق ، كما توضحه الخريطة (١)، وتقع مكانيا بين دائرتي عرض (٠٥ ٢٩° و ٤٢َ ٣١°) شمالا وبين قوسي طول (٥٠ ٤٣° و ٣٢ ٤٦°) شرقا، وتشغل المحافظة الجزء الجنوبي من منطقة الفرات الأوسط التي تشمل محافظة المثنى وكل من محافظة (بابل، النجف، كربلاء، القادسية)، وتضم منطقة الدراسة أربعة أقضية تتبعها مجموعة من النواحي التي تميزت بتباين كبير في مساحتها كما يتبين من الخريطة (٢) والجدول(١).

تبلغ مساحة محافظة المثنى (٥١٧٤٠ كم٢)[١] فهي بذلك تحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة مقارنة بمساحات المحافظات الأخرى في العراق، لتشكل نسبة (١١,٩٪) من مساحة العراق البالغة (٤٣٥٠٥٢ كم٢) بضمنها مساحة المياه الإقليمية البالغة (٩٢٤كم٢)[٢]، ويطل السهل الرسوبي بطرفه الجنوبي الغربي على محافظة المثنى والمتمثلة بسهل دلتا نهر الفرات الذي تبلغ مساحته داخل حدود منطقة الدراسة

(٤٨٠٥ كم٢) أي ما يعادل (٩,٣٪) من مساحة المحافظة، بينما تمتد الهضبة الغربية على مساحة (٤٦٩٣٥ كم٢) داخل حدود المحافظة لتشكل نسبة (٩٠,٧٪) من مساحتها[٣].

الخريطة (١) موقع محافظة المثنى من العراق

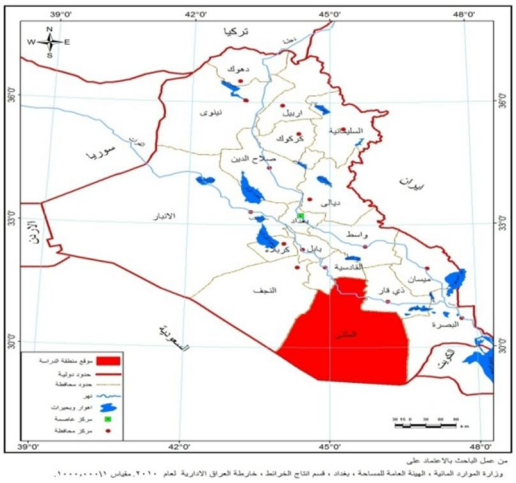

الخريطة (٢) موقع وحدود محافظة المثنى ووحداتها الادارية عام ٢٠١٤

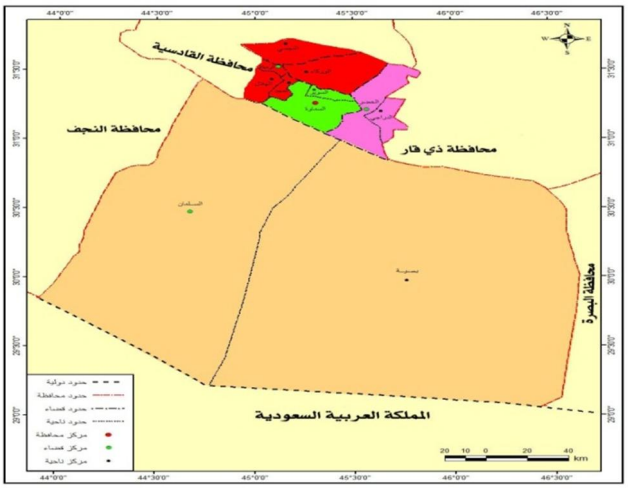

المصدر : الباحث بالاعتماد على : الهيئة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خريطة محافظة المثنى الإدارية، بغداد، ٢٠١٠، مقياس ١/ ٢٥٠٠٠٠.

الجدول (١)

المساحات الكلية ومساحة التصميم الأساس ومساحة المنطقة الريفية للوحدات الإدارية في محافظة المثنى عام (٢٠١٤)

الوحدة الإدارية	المساحة الكلية / كم٢	النسبة المئوية%	مساحة التصميم الأساس / كم٢	النسبة المئوية%	مساحة المنطقة الريفية / كم٢	النسبة المئوية%
مركز قضاء السماوة	٦٨٠	١,٣١	٥٧	٦٤,١٢	٦٢٣	١,٢١
ناحية السوير	٢٦١	٠,٥٠	١,٩٨	٢,٢٣	٢٥٩,٠٢	٠,٥٠
مجموع قضاء السماوة	٩٤١	١,٨١	٥٨,٩٨	٦٦,٣٥	٨٨٢,٠٢	١,٧١
مركز قضاء الرميثة	١٠٦	٠,٢١	١٢	١٣,٥٠	٩٤	٠,١٨
ناحية المجد	١٤٥	٠,٢٨	١,٧٢	١,٩٤	١٤٣,٢٨	٠,٢٨
ناحية الوركاء	٩٧٨	١,٨٩	٢,٦	٢,٩٢	٩٧٥,٤	١,٨٩
ناحية النجمي	٦٥٤	١,٢٦	١,٣٥	١,٥٢	٦٥٢,٦٥	١,٢٥
ناحية الهلال	٣٢١	٠,٦٢	١,٧٨	٢,٠٠	٣١٩,٢٢	٠,٦٢
مجموع قضاء الرميثة	٢٢٠٤	٤,٢٦	١٩,٤٥	٢١,٨٨	٢١٨٤,٥٥	٤,٢٢
مركز قضاء السلمان	٢٢٣٩٦	٤٣,٢٩	١,٥	١,٦٩	٢٢٣٩٤,٥	٤٣,٣٦
ناحية بصية	٢٤٥٣٢	٤٧,٤١	١	١,١٣	٢٤٥٣١	٤٧,٥٠
مجموع قضاء السلمان	٤٦٩٢٨	٩٠,٧٠	٢,٥	٢,٨٢	٤٦٩٢٥,٥	٩٠,٨٦
مركز قضاء الخضر	١٢٦٠	٢,٤٤	٦,٢٧	٧,٠٥	١٢٥٣,٧٣	٢,٤٣
ناحية الدراجي	٤٠٧	٠,٧٩	١,٦٩	١,٩٠	٤٠٥,٣١	٠,٧٨
مجموع قضاء الخضر	١٦٦٧	٣,٢٣	٧,٩٦	٨,٩٥	١٦٥٩,٠٤	٣,٢١
مجموع المحافظة	٥١٧٤٠	-	٨٨,٨٩	-	٥١٦٥١,١١	-

المصدر: الباحث : بالاعتماد على :

(١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠١٠-٢٠١١، جدول (٥/١)، ص١٨.

(٢) مديرية بلديات محافظة المثنى، قسم تنظيم المدن، (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٤.

(٣) مديرية بلدية السماوة، قسم التخطيط، (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٤.

المبحث الأول

التوزيع العددي والنسبي والمرتبي لسكان محافظة المثنى عامي ١٩٩٧، ٢٠١٤

يتحدد مفهوم التوزيع العددي بعدد السكان الذين يتم عدهم في منطقة معينـــة

ووقت معين، أي أنه يستند على أساس كمي وحجمي ويرى في هذا الأساس المنطلق الرئيس في تصنيف المناطق وتحديد مستوياتها ومراتبها، بينما نحى التوزيع النسبي منحنى آخر في تصنيف المناطق من خلال مقدار ما تسهم به كل منطقة من نسبة مئوية محسوبة إلى إجمالي السكان، إذ تشكل النسب المئوية للمناطق بمجموعها النسبة الكلية للمنطقة المراد دراستها، لذا فإن دراسة توزيع السكان باستخدام الأعداد المطلقة التي تمثل حجم السكان يعد مؤشراً رقمياً يعبر عن مدى قدرة الوحدة الإدارية على جذب أكبر عدد من السكان عندما تتوفر عدد من المعطيات الاقتصادية في تلك الوحدة(٤) ، أو دراسة توزيع السكان بالأعداد النسبية التي تمثل مقدار ما يشكله ذلك الحجم السكاني من جملة سكان المنطقة المراد دراستها، إذ أن التوزيع النسبي يعبر عن ما يصيب الوحدة الإدارية الصغيرة من مجموع سكان الوحدة الإدارية الأكبر التي تتبعها، أو توزيع المجموع بين الأجزاء المختلفة(٥).

يلاحظ من الجدول (٢) أن معدل النمو السنوي* لسكان محافظة المثنى خلال المدة (١٩٩٧ -٢٠١٤) قد بلغ (٣,٤٪)، في حين بلغ معدل نمو اقضية المحافظة للمدة المذكورة (٣,٥ ، ٣,٥ ، - ٠,٦ ، ٣,٣)٪ لاقضية (السماوة ، الرميثة ، السلمان ، الخضر) على الترتيب، إذ ظهر معدل النمو السنوي لسكان قضاء السلمان بإشارة سالبة نتيجة لتقلص عدد سكان القضاء المذكور خلال المدة (١٩٩٧-٢٠١٤) بسبب هجرة عدد من سكان القضاء إلى الوحدات الإدارية الأخرى في المحافظة كنتيجة للمناخ الصحراوي وقلة الموارد المائية وفقر التربة أما على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر فقد بلغ اكبر معدل نمو سنوي لسكان محافظة المثنى (٥,٢٪) وظهر في ناحية الهلال ،في حين ظهر اصغر معدل نمو سنوي في ناحية بصية فبلغ (- ٤,٦٪) إذ تناقص عدد سكان الناحية عما كان عليه عام (١٩٩٧)، بسبب هجرة عدد من سكانها إلى الوحدات الإدارية الأخرى في المحافظة كنتيجة لضعف التربة وقلة أو انعدام المياه

السطحية فضلا عن المناخ الصحراوي الحار، الأمر الذي دفع عدد كبير من سكان الناحية إلى الهجرة إلى المناطق الأخرى في المحافظة، بينما تراوحت بقية معدلات النمو السنوي في الوحدات الإدارية الأخرى في المحافظة بين المعدلين المذكورين، وان تفاوت معدلات النمو بين الوحدات الإدارية للمحافظة جاء نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان وعامل الهجرة .

ويلاحظ أيضا من الجدول (٢) والخريطتين (٣ ، ٤) أن هنالك تباين في توزيع سكان محافظة المثنى على مستوى الاقضية وعلى مستوى الوحدات الإدارية الأصغر خلال مدة الدراسة ، ففي تعداد عام (١٩٩٧) بلغ عدد سكان محافظة المثنى (٤٣٦٨٢٥) نسمة ، موزعين على أربعة اقضية ، بلغ عدد سكان قضاء السماوة (١٨٢٧٤٠) نسمة أي ما يعادل (٤١,٨٣٪) من مجموع سكان المحافظة للعام المذكور، بينما بلغ عددهم في قضاء الرميثة (١٨١٤٨٣) نسمة أي بنسبة (٤١,٥٥٪) من مجموع سكان المحافظة، في حين بلغ عدد سكان قضاء السلمان (١١٦٢٥) نسمة لذا فهو يشكل نسبة مئوية قدرها (٢,٦٦٪) من مجموع سكان محافظة المثنى عام (١٩٩٧) ، بينما بلغ عدد سكان قضاء الخضر (٦٠٩٧٧) نسمة أي ما يعادل نسبة (١٣,٩٦٪) من مجموع سكان المحافظة للعام المذكور.

أما في تقديرات السكان عام (٢٠١٤) فقد بلغ عدد سكان محافظة المثنى (٧٧٠٤٧٦) نسمة ، أي بتغير مطلق بلغ (٣٣٣٦٥١) نسمة عما كان عليه في تعداد (١٩٩٧)، إذ بلغ عدد سكان قضاء السماوة (٣٢٧٥٦٢) نسمة أي ما يعادل نسبة قدرها (٤٢,٥٢٪) من مجموع سكان محافظة المثنى عام (٢٠١٤)، بينما بلغ عدد سكان قضاء الرميثة (٣٢٦٤١٨) نسمة أي بنسبة (٤٢,٣٧٪)، وبلغ عدد سكان قضاء السلمان (١٠٤٩٦) نسمة أي ما نسبته (١,٣٦٪)، أما قضاء الخضر فقد بلغ عدد سكانه (١٠٦٠٠٠) نسمة أي ما نسبته (١٣,٧٥٪).

عند إجراء المقارنة بين حجم سكان الوحدات الإدارية الأصغر في منطقة الدراسة، يلاحظ أيضا من الجدول (٢) أن هناك تباين كبير في حجم السكان خلال مدة الدراسة، وهذا يعود إلى تباين العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في توزيع سكان المحافظة، ففي عام (١٩٩٧) تصدر مركز قضاء السماوة بقية الوحدات الإدارية في المحافظة بعدد السكان الذي بلغ (١٥٩٣٦٣) نسمة، أي ما يعادل نسبة (٣٦,٤٨٪) من مجموع سكان المحافظة للعام المذكور فهو بذلك قد احتل المرتبة الأولى، في حين جاء مركز قضاء الرميثة بالمرتبة الثانية بعدد السكان الذي بلغ (٦٨٨٨٧) نسمة أي بنسبة (١٥,٧٧٪)، بينما حصلت ناحية الوركاء على المرتبة الثالثة بعدد السكان، إذ بلغ عددهم فيها (٥٢١٩٨) نسمة أي ما يعادل نسبة (١١,٩٥٪)، أما المرتبة الرابعة فقد كانت من نصيب مركز قضاء الخضر الذي بلغ حجمه السكاني (٤٤٧١٩) نسمة أي بنسبة (١٠,٢٤٪)، وكانت المرتبة الخامسة من نصيب ناحية المجد الذي بلغ حجمها السكاني (٢٤١٧٣) نسمة وبنسبة (٥,٥٤٪)، في حين شغلت ناحية السوير المرتبة السادسة بعدد السكان الذي بلغ (٢٣٣٧٧) نسمة وبنسبة (٥,٣٥٪)، وجاءت ناحية النجمي بالمرتبة السابعة بحجم سكاني بلغ (١٩٧٢٢) نسمة وبنسبة (٤,٥١٪)، وحصلت ناحية الهلال على المرتبة الثامنة بحجم سكاني بلغ (١٦٥٠٣) نسمة وبنسبة (٣,٧٨٪)، وجاءت ناحية الدراجي بالمرتبة التاسعة بحجم سكاني بلغ (١٦٢٥٨) نسمة وبنسبة (٣,٧٢٪)، وحصل مركز قضاء السلمان علة المرتبة العاشرة بحجم سكاني بلغ (٩٢٥١) نسمة بنسبة (٢,١٢٪)، أما المرتبة الحادية عشر فقد كانت من نصيب ناحية بصية بحجم سكاني بلغ (٢٣٧٤) نسمة وبنسبة (٠,٥٤٪).

أما في عام (٢٠١٤) فقد حافظت اغلب الوحدات الإدارية على مراتبها كما كانت عليه في عام (١٩٩٧) ما عدا تبادل المراتب بين ناحية المجد التي كانت تشغل المرتبة الخامسة بحجم السكان عام (١٩٩٧) وناحية السوير التي كانت تشغل المرتبة السادسة في العام المذكور، وكذلك تبادل المراتب بين ناحيتي النجمي والهلال اللتان كانتا في

عام (١٩٩٧) قد شغلتا المرتبة السابعة والثامنة على الترتيب، في حين تغيرت النسب المئوية لحجم سكان الوحدات الإدارية في محافظة المثنى عام (٢٠١٤) لتصبح (٣٦,٥٢، ١٤,٩٤ ، ١٢,٤٥ ، ١١,٣٤ ، ٦,٠٠ ، ٥,٤٩ ، ٥,٠٣ ، ٤,٤٦ ، ٢,٤١ ، ١,٢٢ ، ٠,١٤) في كل من (مركز قضاء السماوة ، مركز قضاء الرميثة ، الوركاء ، مركز قضاء الخضر ، السوير ، المجد ، الهلال ، النجمي ، الدراجي ، مركز قضاء السلمان ، بصية) على الترتيب.

وعلى هذا الأساس فقد ظهرت أربعة مستويات للتوزيع النسبي لسكان محافظة المثنى خلال مدة الدراسة توضحها الخريطتان (٥ ، ٦) .

١ – المستوى الأول (٥٪ فأقل) : ففي عام (١٩٩٧) ظهر هذا المستوى في خمس وحدات إدارية هي مركز قضاء السلمان وأربع نواحي هي النجمي والهلال وبصية والدراجي، إذ بلغت النسبة المئوية لسكان المستوى

الجدول (٢) التوزيع العددي والنسبي و المرتبي لسكان محافظة المثنى عامي (١٩٩٧ ، ٢٠١٤) ومعدل نموهم

الوحدة الإدارية	١٩٩٧			٢٠١٤			معدل النمو % للمدة ١٩٧٧ – ٢٠١٤
	عدد السكان / نسمة	النسبة المئوية %	المرتبة	عدد السكان / نسمة	النسبة المئوية %	المرتبة	
مركز قضاء السماوة	١٥٩٣٦٣	٣٦,٤٨	١	٢٨١٣٤٧	٣٦,٥٢	١	٣,٤
السوير	٢٣٣٧٧	٥,٣٥	٦	٤٦٢١٥	٦,٠٠	٥	٤,١
مجموع قضاء السماوة	١٨٢٧٤٠	٤١,٨٣	-	٣٢٧٥٦٢	٤٢,٥٢	-	٣,٥
مركز قضاء الرميثة	٦٨٨٨٧	١٥,٧٧	٢	١١٥٠٧٧	١٤,٩٤	٢	٣,١
المجد	٢٤١٧٣	٥,٥٤	٥	٤٢٣٠٦	٥,٤٩	٦	٣,٥
الوركاء	٥٢١٩٨	١١,٩٥	٣	٩٥٨٩٤	١٢,٤٥	٣	٣,٦
النجمي	١٩٧٢٢	٤,٥١	٧	٣٤٣٧٦	٤,٤٦	٨	٣,٣
الهلال	١٦٥٠٣	٣,٧٨	٨	٣٨٧٦٥	٥,٠٣	٧	٥,٢
مجموع قضاء الرميثة	١٨١٤٨٣	٤١,٥٥	-	٣٢٦٤١٨	٤٢,٣٧	-	٣,٥
مركز قضاء السلمان	٩٢٥١	٢,١٢	١٠	٩٤٢٥	١,٢٢	١٠	٠,١
بصية	٢٣٧٤	٠,٥٤	١١	١٠٧١	٠,١٤	١١	٤,٦ -
مجموع قضاء السلمان	١١٦٢٥	٢,٦٦	-	١٠٤٩٦	١,٣٦	-	٠,٦ -
مركز قضاء الخضر	٤٤٧١٩	١٠,٢٤	٤	٨٧٤٠٨	١١,٣٤	٤	٤,٠
الدراجي	١٦٢٥٨	٣,٧٢	٩	١٨٥٩٢	٢,٤١	٩	٠,٨
مجموع قضاء الخضر	٦٠٩٧٧	١٣,٩٦	-	١٠٦٠٠٠	١٣,٧٥	-	٣,٣
مجموع المحافظة	٤٣٦٨٢٥	١٠٠	-	٧٧٠٤٧٦	١٠٠	-	٣,٤

المصدر : الباحث : بالاعتماد على :

(١) جمهورية العراق ، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني ، نتائج التعداد العام للسكان، محافظة المثنى، ١٩٩٧، جدول (٢٢)، ص١٦٦-١٦٧.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٤.

الخريطة (٣)

التوزيع العددي لسكان اقضية محافظة المثنى بحسب تعداد ١٩٩٧ وتقديرات ٢٠١٤

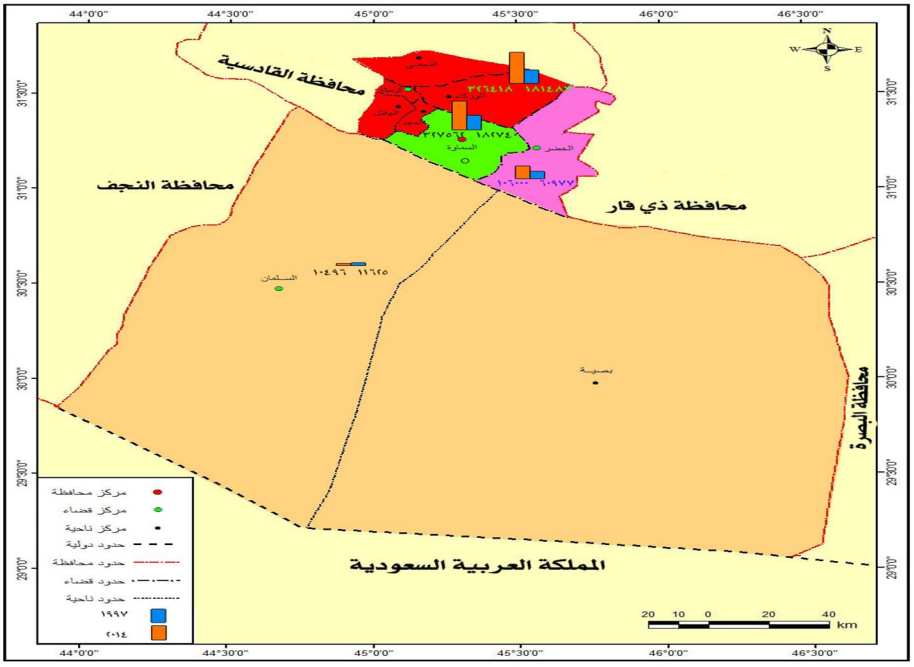

المصدر : الباحث : بالاعتماد على الجدول (٢).

الخريطة (٤) التوزيع العددي لسكان الوحدات الإدارية في محافظة المثنى بحسب تعداد ١٩٩٧ وتقديرات ٢٠١٤

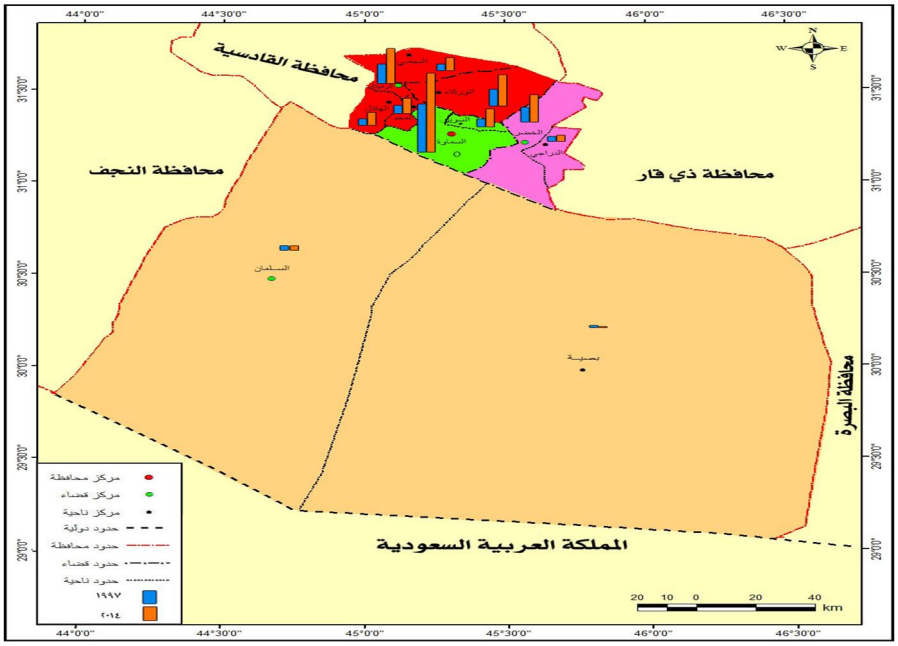

المصدر : الباحث : بالاعتماد على الجدول (٢).

(١٤,٦٧٪) من مجموع سكان محافظة المثنى عام (١٩٩٧) .

أما في عام (٢٠١٤) فقد تقلص حجم سكان هذا المستوى ليشمل أربعة وحدات إدارية هي مركز قضاء السلمان وثلاث نواحي هي النجمي وبصية والدراجي، لتتقلص النسبة المئوية لسكانه إلى (٨,٢٣٪) من مجموع سكان المحافظة عام (٢٠١٤).

٢ - المستوى الثاني (٥,١-١٠)٪ : في عام (١٩٩٧) جاء ضمن هذا المستوى ناحيتي السوير والمجد ، وبلغت النسبة المئوية لسكانه (١٠,٨٩٪) من مجموع سكان محافظة المثنى للعام المذكور ، أما في عام (٢٠١٤) فقد توسع هذا المستوى ليشمل ناحية

الهلال بالإضافة إلى ناحيتي السوير والمجد لتبلغ النسبة المئوية لسكانه (١٦,٥٢٪) من مجموع سكان المحافظة للعام المذكور.

٣ - المستوى الثالث (١٠,١-١٥)٪ : في عام (١٩٩٧) ضم هذا المستوى مركز قضاء الخضر وناحية الوركاء لتبلغ النسبة المئوية لسكانه (٢٢,١٩٪) من مجموع سكان المحافظة عام (١٩٩٧) ، أما في عام (٢٠١٤) فقد شمل هذا المستوى مركزي قضائي الرميثة والخضر وناحية الوركاء، لتبلغ النسبة المئوية لسكانه (٣٨,٧٣٪) من مجموع سكان المحافظة للعام المذكور.

٤ - المستوى الرابع (أكثر من ١٥٪) : في عام (١٩٩٧) شمل هذا المستوى مركزي قضائي السماوة والرميثة وبلغت النسبة المئوية لسكان المستوى (٥٢,٢٥٪) من مجموع سكان المحافظة للعام المذكور، في حين اقتصر هذا المستوى عام (٢٠١٤) على مركز قضاء السماوة وبلغت النسبة المئوي للسكان فيه (٣٦,٥٢٪) من مجموع سكان المحافظة للعام المذكور

يمكن استخدام الدرجة المعيارية❖ التي تُعد مقياساً يتم من خلاله تحديد الموقع النسبي لكل قيمة في التوزيع من اجل تلافي الصعوبات والتشتت الذي يمكن أن يحدث عند استخدام القيم المطلقة لذلك التوزيع وتوضيح التباين في التوزيع الجغرافي للسكان في منطقة الدراسة حسب الوحدات الإدارية.

يلاحظ من الجدول (٣) والخريطتين (٧ ، ٨) أن هناك أربعة مستويات لتوزيع السكان وفق الدرجة المعيارية للمدة (١٩٩٧- ٢٠١٤).

١ - المستوى الأول (+٠,٥٠) فأكثر : في عام (١٩٩٧) ظهر هذا المستوى في مركز قضاء السماوة ومركز قضاء الرميثة واستحوذ على أكثر بقليل من نصف سكان المحافظة أي ما نسبته (٥٢,٢٥٪) من مجموع سكانها عام (١٩٩٧)، في حين بلغت نسبة مساحته (١,٥٢٪) من المساحة الكلية لمنطقة الدراسة.

أما في عام (٢٠١٤) فقد حافظ هذا المستوى على وحداته الإدارية التي شملها عام (١٩٩٧)، في حين انخفضت النسبة المئوية لسكانه إلى (٥١,٤٦٪) من مجموع سكان محافظة المثنى عام (٢٠١٤).

٢ - المستوي الثاني (+ ٠,٤٩ – ٠,٠٠) : في عام (١٩٩٧) شمل هذا المستوى مركز قضاء الخضر وناحية الوركاء ، وبلغت النسبة المئوية لسكانه (٢٢,١٩٪) من مجموع سكان المحافظة ، في حين بلغت النسبة المئوية للمساحة التي شغلها هذا المستوى (٤,٣٣٪) من مجموع مساحة المحافظة.

في عام (٢٠١٤) حافظ هذا المستوى على وحداته الإدارية في حين ارتفعت النسبة المئوية لسكانه إلى (٢٣,٧٩٪) من مجموع سكان المحافظة للعام المذكور .

الخريطة (٥)

التوزيع النسبي لسكان محافظة المثنى عام ١٩٩٧ بحسب الوحدات الإدارية

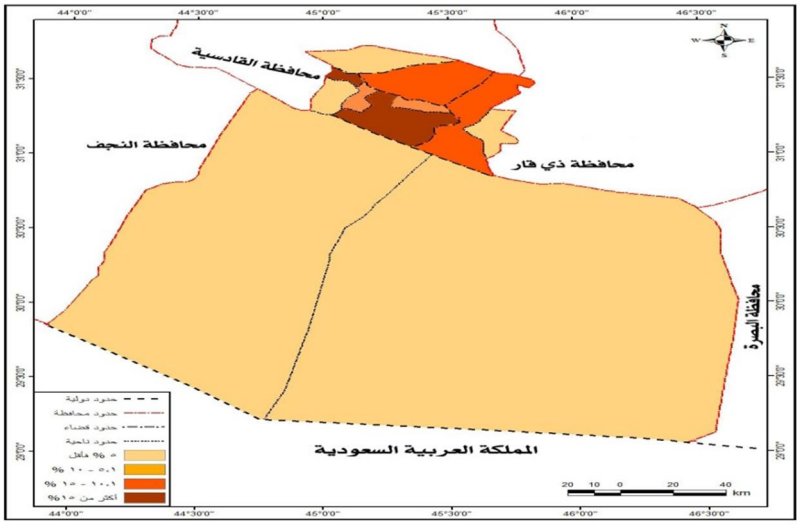

المصدر :الباحث بالاعتماد على جدول (٢).

الخريطة (٦)

التوزيع النسبي لسكان محافظة المثنى عام ٢٠١٤ بحسب الوحدات الإدارية

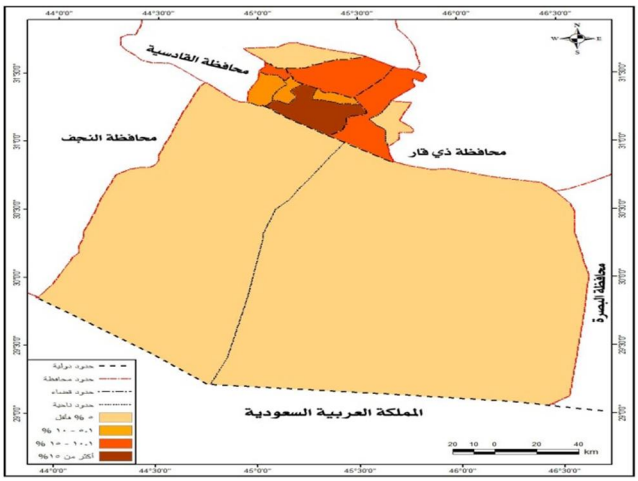

المصدر :الباحث بالاعتماد على جدول (٢).

٣ - المستوى الثالث (- ٠,٠١ - - ٠,٤٩) : في عام (١٩٩٧) شمل هذا المستوى ثلاث نواحي هي السوير والمجد والنجمي، وسجل حجم سكانه نسبته المئوية بلغت (١٥,٤٪) من جملة سكان محافظة المثنى عام (١٩٩٧)، في حين بلغت النسبة المئوية لمساحته (٢,٠٤٪) من مساحة منطقة الدراسة.

أما في عام (٢٠١٤) فقد زحفت ناحية الهلال لتنضم إلى الوحدات الإدارية الثلاثة التي كانت ضمن هذا المستوى عام (١٩٩٧)، فتوسع حجم سكان المستوى ليشكل نسبة (٢٠,٩٨٪) من مجموع سكان المحافظة عام (٢٠١٤)، وتوسعت مساحته لتشكل نسبة (٢,٦٦٪) من المساحة الكلية للمحافظة.

٤ - المستوى الرابع (- ٠,٥٠) فأقل : في عام (١٩٩٧) تمثل هذا المستوى في أربع وحدات إدارية هي مركز قضاء السلمان وثلاث نواحي هي الهلال وبصية

والدراجي، وبلغت نسبة سكانه (١٠,١٦٪) من جملة سكان المحافظة، بينما بلغت نسبة مساحته (٩٢,١١٪) من المساحة الكلية للمحافظة.

أما في عام (٢٠١٤) فقد تقلص حجم سكان هذا المستوى بعد أن تخلى عن ناحية الهلال، فهو بذلك قد ضم ثلاث وحدات إدارية هي مركز قضاء السلمان وناحيتا بصية والدراجي، لتبلغ النسبة المئوية لسكان هذا

الجدول (٣)

الدرجة المعيارية لتوزيع سكان محافظة المثنى بحسب تعداد ١٩٩٧ وتقديرات ٢٠١٤

الوحدة الإدارية	الدرجة المعيارية	
	١٩٩٧	٢٠١٤
مركز قضاء السماوة	+ ٢.٨٣	+ ٢.٨١
السوير	- ٠.٣٩	- ٠.٣٢
مركز قضاء الرميثة	+ ٠.٦٩	+ ٠.٦٠
المجد	- ٠.٣٧	- ٠.٣٧
الوركاء	+ ٠.٣٠	+ ٠.٣٤
النجمي	- ٠.٤٧	- ٠.٤٧
الهلال	- ٠.٥٥	- ٠.٤٢
مركز قضاء السلمان	- ٠.٧٢	- ٠.٨١
بصية	- ٠.٨٨	- ٠.٩٢
مركز قضاء الخضر	+ ٠.١٢	+ ٠.٢٣
الدراجي	- ٠.٥٥	- ٠.٦٨

المصدر : الباحث : بالاعتماد على جدول (٢).

الخريطة (٧) الدرجة المعيارية لتوزيع سكان محافظة المثنى عام (١٩٩٧)

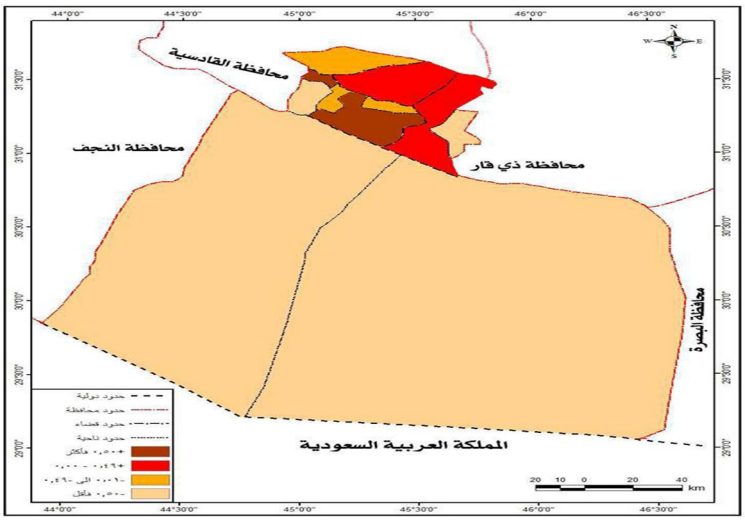

المصدر :الباحث بالاعتماد على جدول (٣).

الخريطة (٨) الدرجة المعيارية لتوزيع سكان محافظة المثنى عام (٢٠١٤)

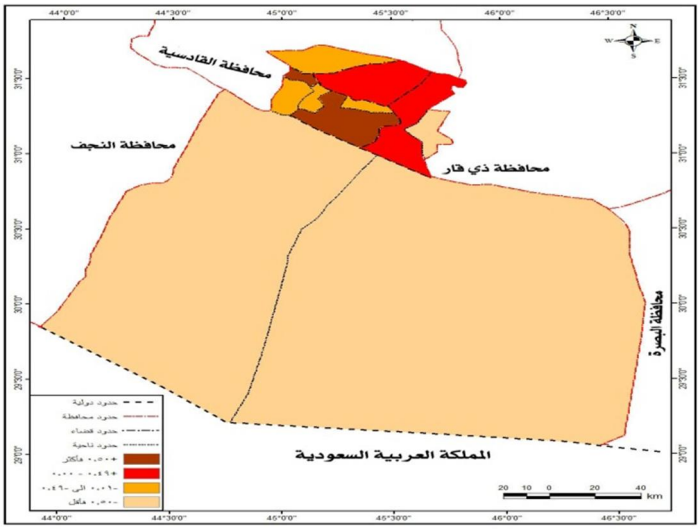

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٣).

المبحث الثاني

التوزيع البيئي لسكان محافظة المثنى عامي (١٩٩٧، ٢٠١٤)

يقصد بالتوزيع البيئي تصنيف السكان حسب البيئة التي يقطنوها إذ يختلف سكان الحضر عن سكان الريف في النشاطات الاقتصادية والقيم الاجتماعية والنواحي الديموغرافية، وقد اختلف الباحثون في وضع معايير يصنف على أساسها السكان إلى حضر وريف، بسبب تعدد تلك المعايير التي يعتمد كل واحد منها أساسا محددا للتميز ومن تلك الأسس (الإحصائي، الإداري، التاريخي، الوظيفي، العمراني، الاجتماعي)[٦] ، وفي العراق اتخذ المعيار الإداري كأساس للتميز بين المناطق الحضرية والريفية، فالمناطق التي لها صفة إدارية تصنف ضمن المدن التي تتراوح بين مراكز النواحي ومراكز الأقضية وصولا إلى مراكز المحافظات أما المناطق الواقعة خارج تلك المراكز فتعد مناطق ريفية وعادة تقع خارج حدود البلدية أو حدود أمانة العاصمة[٧] ، على وفق هذا المعيار نجد أن السكان الذين تصلهم خدمات البلدية هم سكان الحضر وما عدا ذلك فهم سكان الأرياف[٨] ، أما وظيفيا فإن سكان الحضر يمارسون مهنة التجارة والصناعة والخدمات الأخرى أما سكان الأرياف فقد يمارسون بعض الصناعات البسيطة التي ترتبط بمهنتهم الرئيسة ألا وهي الزراعة وتربية الحيوان، فضلا عن إن قسم منهم يزاولون العمل الوظيفي في مراكز المدن والنواحي، وأن الاستخدام الرئيسي لهذا التوزيع يبرز في تحديد المناطق الحضرية والريفية وإجراء المقارنة في توزيع سكان الحضر وسكان الريف خلال الفترات المتعاقبة لمعرفة فاعلية الإجراءات المتخذة لتقليل الفجوة بينهما.

أولا : التوزيع العددي والنسبي والمرتبي لسكان الحضر في محافظة المثنى عامي (١٩٩٧، ٢٠١٤)

يلاحظ من الجدول (٤) أن عدد سكان الحضر في محافظة المثنى عام (١٩٩٧) قد بلغ (١٩٥٨٦٩) نسمة، أما في عام (٢٠١٤) فقد ازداد عدد سكان الحضر إلى أكثر من

الضعف ليصل إلى (٣٤٢٩٩٨) نسمة ، أما على مستوى الاقضية ففي عام (١٩٩٧) تصدر قضاء السماوة بقية اقضية المحافظة بعدد سكان الحضر الذي بلغ (١٢٣٤٧٥) نسمة أي ما يعادل نسبة (٦٣,٠٤٪) من مجموع سكان الحضر في محافظة المثنى للعام المذكور ، يليه قضاء الرميثة (٤٨٥٣٩) نسمة أي بنسبة (٢٤,٧٨٪) من مجموع سكان الحضر في المحافظة، ثم قضاء الخضر الذي بلغ فيه عدد سكان الحضر (٢١٤٠٠) نسمة أي ما نسبته (١٠,٩٣٪) ، وأخيرا قضاء السلمان (٢٤٥٥) نسمة أي ما يعادل نسبة (١,٢٥٪) من مجموع سكان الحضر في المحافظة.

أما في عام (٢٠١٤) فقد حافظت أقضيت المحافظة على ترتيبها في عدد سكان الحضر فيها، إذ تزايد عددهم حتى بلغ (٢٠٧٠٥٥ ، ٩٠٢١٩ ، ٤١٦٨٢ ، ٤٠٤٢) نسمة لاقضية (السماوة، الرميثة، الخضر، السلمان) على الترتيب، أي ما تعادل نسبة قدرها (٦٠,٣٧، ٢٦,٣٠ ، ١٢,١٥، ١,١٨)٪ للاقضية المذكورة على الترتيب.

عند إجراء المقارنة بعدد سكان الحضر في الوحدات الإدارية الأصغر يتضح أيضا من الجدول (٤) انه في عام (١٩٩٧) تصدر مركز قضاء السماوة بقية الوحدات الإدارية الأخرى في المحافظة بعدد سكان الحضر فبلغ عددهم فيه (١٢٣٣٤٩) نسمة أي ما يعادل نسبة (٦٢,٩٨٪) من مجموع سكان الحضر في محافظة المثنى للعام المذكور، يليه مركز قضاء الرميثة (٤٣٧٨٤) نسمة أي بنسبة (٢٢,٣٥٪) ثم مركز قضاء الخضر (١٩٠٣٣) نسمة بنسبة (٩,٧٢٪)، فناحية الدراجي (٢٣٦٧) نسمة وبنسبة (١,٢١٪)، يليها مركز قضاء السلمان (٢٠٣٣) نسمة وبنسبة (١,٠٤٪)، ثم ناحية المجد (١٨٣٠) نسمة وبنسبة (٠,٩٣٪)، تليها ناحية الهلال (١٤٦٥) نسمة وبنسبة (٠,٧٥٪)، فناحية الوركاء (٨٩٩) نسمة وبنسبة (٠,٤٦٪)، ثم ناحية النجمي (٥٦١) نسمة وبنسبة (٠,٢٩٪)، فناحية بصية (٤٢٢) نسمة بنسبة (٠,٢١٪)، وأخيرا ناحية السوير (١٢٦) نسمة وبنسبة (٠,٠٦٪).

أما في عام (٢٠١٤) فقد حافظت المراتب الثلاثة الأولى على تسلسلها في حجم سكان الحضر فيها فبلغ عددهم (٢٠٥٦٥٣ ، ٧٩٨١٩ ، ٣٩٧١٧) نسمة أي ما نسبته (٥٩,٩٦ ، ٢٣,٢٧ ، ١١,٥٨)٪ من مجموع سكان الحضر في محافظة المثنى للعام المذكور ، في كل من مراكز اقضية (السماوة والرميثة والخضر) على الترتيب، تليها ناحية الوركاء (٣٥٢٣) نسمة بنسبة (١,٠٣٪)، ثم ناحية المجد (٣٠٥١) نسمة بنسبة (٠,٨٩٪)، فمركز قضاء السلمان (٣٠٢٥) نسمة بنسبة (٠,٨٨٪) ، يليها ناحية الهلال (٢٩٧٩) نسمة بنسبة (٠,٨٧٪)، ثم ناحية الدراجي (١٩٦٥) نسمة وبنسبة (٠,٥٧٪)، فناحية السوير (١٤٠٢) نسمة بنسبة (٠,٤١٪)، ثم ناحية بصية (١٠١٧) نسمة بنسبة (٠,٣٠٪) ، وأخيرا ناحية النجمي (٨٤٧) نسمة بنسبة (٠,٢٤٪).

الجدول (٤) التوزيع العددي والنسبي والمرتبي لسكان الحضر في محافظة المثنى بحسب تعداد ١٩٩٧ وتقديرات ٢٠١٤

الوحدة الإدارية	١٩٩٧			٢٠١٤		
	نسمة	%	المرتبة	نسمة	%	المرتبة
مركز قضاء السماوة	١٢٣٣٤٩	٦٢,٩٨	١	٢٠٥٦٥٣	٥٩,٩٦	١
السوير	١٢٦	٠,٠٦	١١	١٤٠٢	٠,٤١	٩
مجموع قضاء السماوة	١٢٣٤٧٥	٦٣,٠٤	-	٢٠٧٠٥٥	٦٠,٣٧	-
مركز قضاء الرميثة	٤٣٧٨٤	٢٢,٣٥	٢	٧٩٨١٩	٢٣,٢٧	٢
المجد	١٨٣٠	٠,٩٣	٦	٣٠٥١	٠,٨٩	٥
الوركاء	٨٩٩	٠,٤٦	٨	٣٥٢٣	١,٠٣	٤
النجمي	٥٦١	٠,٢٩	٩	٨٤٧	٠,٢٤	١١
الهلال	١٤٦٥	٠,٧٥	٧	٢٩٧٩	٠,٨٧	٧
مجموع قضاء الرميثة	٤٨٥٣٩	٢٤,٧٨	-	٩٠٢١٩	٢٦,٣	-
مركز قضاء السلمان	٢٠٣٣	١,٠٤	٥	٣٠٢٥	٠,٨٨	٦
بصية	٤٢٢	٠,٢١	١٠	١٠١٧	٠,٣٠	١٠
مجموع قضاء السلمان	٢٤٥٥	١,٢٥	-	٤٠٤٢	١,١٨	-
مركز قضاء الخضر	١٩٠٣٣	٩,٧٢	٣	٣٩٧١٧	١١,٥٨	٣
الدراجي	٢٣٦٧	١,٢١	٤	١٩٦٥	٠,٥٧	٨
مجموع قضاء الخضر	٢١٤٠٠	١٠,٩٣	-	٤١٦٨٢	١٢,١٥	-
مجموع المحافظة	١٩٥٨٦٩	١٠٠	-	٣٤٢٩٩٨	١٠٠	-

المصدر : الباحث : بالاعتماد على :

(١) جمهورية العراق ، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني ، نتائج التعداد العام للسكان، محافظة المثنى، ١٩٩٧، جدول (٢٢)، ص١٦٦-١٦٧.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٤.

عند اعتماد اسلوب الدرجة المعيارية أساسا لمقارنة توزيع سكان الحضر في الوحدات الإدارية في المحافظة للمدة (١٩٩٧ -٢٠١٤)، يتضح من الجدول (٥) والخريطتين (٩ ، ١٠) ، أن هناك أربعة مستويات لتوزيع سكان الحضر في المحافظة .

١ – المستوى الأول (+٠,٥٠) فأكثر : في عام (١٩٩٧) شمل هذا المستوى مركزي قضائي السماوة والرميثة، وبلغت النسبة المئوية لسكان الحضر في هذا المستوى (٨٥,٣٣٪) من مجموع سكان الحضر في محافظة المثنى للعام المذكور، في حين بلغت النسبة المئوية لمساحة المركزين الحضريين المذكورين (٧١,١٨٪) من مجموع مساحة المراكز الحضرية في محافظة المثنى والتي بلغت (٨٨,٨٩ كم٢)[٩].

في عام (٢٠١٤) حافظ هذا المستوى على وحداته الإدارية التي شملها عام (١٩٩٧) بينما تقلصت النسبة المئوية لسكانه حتى وصلت إلى (٨٣,٢٣٪) .

٢ - المستوي الثاني (+ ٠,٤٩ – ٠,٠٠) : انفرد مركز قضاء الخضر بهذا المستوى طيلة مدة الدراسة، إذ بلغت النسبة المئوية لسكانه الحضر (٩,٧٢ ، ١١,٥٨) ٪ لعامي (١٩٩٧ ، ٢٠١٤) على الترتيب، في حين بلغت النسبة المئوية لمساحته (١,٦٩٪) من مجموع مساحة المناطق الحضرية في محافظة المثنى .

٣ - المستوى الثالث (- ٠,٠١ - - ٠,٤٩) : في عام (١٩٩٧) شمل هذا المستوى مركز قضاء السلمان وست نواحي هي (المجد ، الوركاء ، النجمي ، الهلال ، بصية ، الدراجي)، لتبلغ النسبة المئوية لسكانه الحضر

الجدول (٥) الدرجة المعيارية لتوزيع سكان الحضر في محافظة المثنى بحسب تعداد ١٩٩٧ وتقديرات ٢٠١٤

الوحدة الإدارية	الدرجة المعيارية	
	١٩٩٧	٢٠١٤
مركز قضاء السماوة	+ ٢,٩٦	+ ٢,٩١
السوير	- ٠,٥٠	- ٠,٥٠
مركز قضاء الرميثة	+ ٠,٧٣	+ ٠,٨١
المجد	- ٠,٤٥	- ٠,٤٧
الوركاء	- ٠,٤٧	- ٠,٤٦
النجمي	- ٠,٤٨	- ٠,٥١
الهلال	- ٠,٤٦	- ٠,٤٧
مركز قضاء السلمان	- ٠,٤٤	- ٠,٤٧
بصية	- ٠,٤٩	- ٠,٥٠
مركز قضاء الخضر	+٠,٠٣	+ ٠,١٤
الدراجي	- ٠,٤٣	- ٠,٤٩

المصدر : الباحث : بالاعتماد على جدول (٤).

(٤,٨٩٪) من مجموع سكان الحضر في محافظة المثنى للعام المذكور، وبلغت النسبة المئوية لمساحة المراكز الحضرية في هذا المستوى (١٣,٦٣٪) من مجموع المساحة الكلية للمراكز الحضرية في المحافظة .

أما في عام (٢٠١٤) فقد تقلص هذا المستوى ليشمل مركز قضاء السلمان وأربع نواحي هي (المجد، الوركاء، الهلال، الدراجي) لتبلغ النسبة المئوية لسكانه الحضر (٤,٢٤٪) من مجموع سكان الحضر في محافظة المثنى للعام المذكور، في حين بلغت النسبة المئوية لمساحة المراكز الحضرية في هذا المستوى (١٠,٢٨٪) من مجموع مساحة المراكز الحضرية في المحافظة.

٤ - المستوى الرابع (- ٠,٥٠) فأقل : في عام (١٩٩٧) ضم هذا المستوى ناحية السوير وبلغت النسبة المئوية لسكانه الحضر في هذا المستوى (٠,٠٦٪) من مجموع سكان الحضر في محافظة المثنى للعام المذكور، في حين بلغت النسبة المئوية لمساحة المركز الحضري المذكور (١٣,٥٠٪) من مجموع مساحات المراكز الحضرية في محافظة المثنى .

أما في عام (٢٠١٤) فقد توسع هذا المستوى ليشمل ثلاث نواحي هي (السوير والنجمي وبصية) لتبلغ النسبة المئوية لسكانه الحضر (٠,٩٥٪) من مجموع سكان الحضر في محافظة المثنى للعام المذكور، في حين توسعت المساحة الحضرية في هذا المستوى لتصل إلى (١٦,٨٥٪) من مجموع مساحات المراكز الحضرية في المحافظة.

ثانيا : التوزيع العددي والنسبي والمرتبي لسكان الريف في محافظة المثنى عامي (١٩٩٧،٢٠١٤)

يلاحظ من الجدول (٦) أن عدد سكان الريف في محافظة المثنى عام (١٩٩٧) قد بلغ (٢٤٠٩٥٦) نسمة، أما في عام (٢٠١٤) فقد ازداد عدد سكان الريف إلى أقل من الضعف بقليل ليصل إلى (٤٢٧٤٧٨) نسمة ، أما على مستوى الاقضية ففي عام (١٩٩٧) تصدر قضاء الرميثة بقية اقضية المحافظة بعدد سكان الريف الذي بلغ (١٣٢٩٤٤) نسمة أي ما يعادل نسبة (٥٥,١٧٪) من مجموع سكان الريف في محافظة المثنى للعام المذكور، يليه قضاء السماوة (٥٩٢٦٥) نسمة أي بنسبة (٢٤,٦٠٪) من مجموع سكان الريف في المحافظة، ثم قضاء الخضر الذي بلغ فيه عدد سكان الريف (٣٩٥٧٧) نسمة أي ما نسبته (١٦,٤٢٪) ، وأخيرا قضاء السلمان (٩١٧٠) نسمة أي ما يعادل نسبة (٣,٨١٪) من مجموع سكان الريف في المحافظة .

أما في عام (٢٠١٤) فقد حافظت أقضيت المحافظة على ترتيبها في عدد سكان الريف فيها، إذ تزايد عددهم حتى بلغ (٢٣٦١٩٩ ، ١٢٠٥٠٧ ، ٦٤٣١٨ ، ٦٤٥٤)

نسمة لاقضية (الرميثة، السماوة، الخضر، السلمان) على الترتيب، أي ما تعادل نسبة قدرها (٥٥,٢٥ ، ٢٨,١٩ ، ١٥,٠٥ ، ١,٥١)٪ للاقضية المذكورة على الترتيب.

عند إجراء المقارنة بعدد سكان الريف في الوحدات الإدارية الأصغر يتضح أيضا من الجدول (٦) انه في عام (١٩٩٧) تصدرت ناحية الوركاء بقية الوحدات الإدارية الأخرى في المحافظة بعدد سكان الريف فبلغ عددهم فيها (٥١٢٩٩) نسمة أي ما يعادل نسبة (٢١,٢٩٪) من مجموع سكان الريف في محافظة المثنى للعام المذكور، يليها مركز قضاء السماوة (٣٦٠١٤) نسمة أي ما يعادل نسبة (١٤,٩٥٪)، ثم مركز قضاء الخضر (٢٥٦٨٦) نسمة

الخريطة (٩)

الدرجة المعيارية لتوزيع سكان الحضر في محافظة المثنى عام (١٩٩٧)

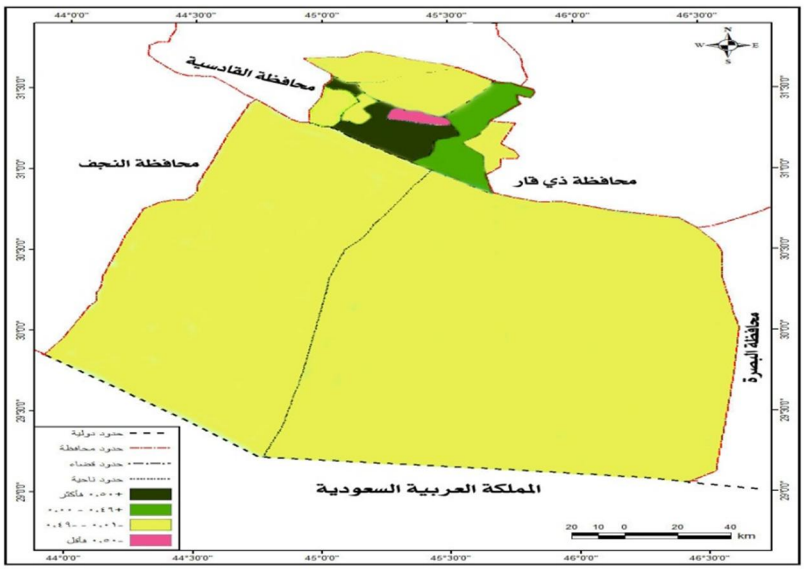

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٥).

الخريطة (١٠) الدرجة المعيارية لتوزيع سكان الحضر في محافظة المثنى عام (٢٠١٤)

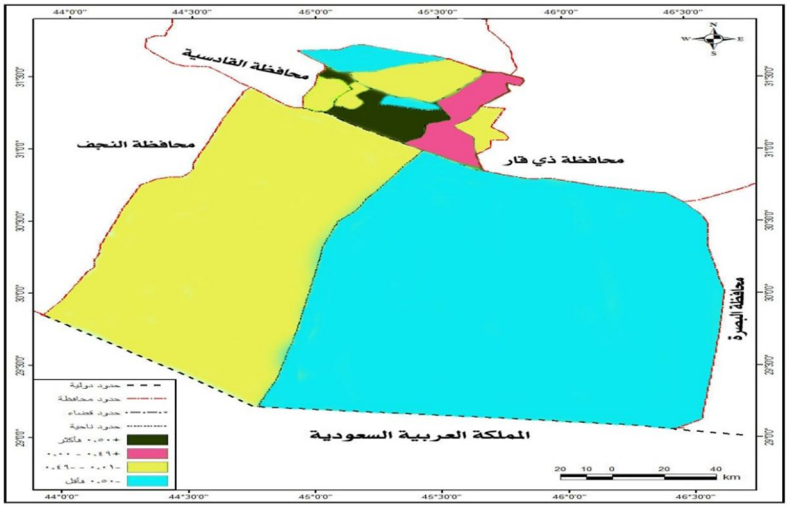

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٥).

الجدول (٦) التوزيع العددي والنسبي والمرتبي لسكان الريف في محافظة المثنى بحسب تعداد ١٩٩٧ وتقديرات ٢٠١٤

الوحدة الإدارية	١٩٩٧			٢٠١٤		
	نسمة	%	المرتبة	نسمة	%	المرتبة
مركز قضاء السماوة	٣٦٠١٤	١٤,٩٥	٢	٧٥٦٩٤	١٧,٧١	٢
السوير	٢٣٢٥١	٩,٦٥	٥	٤٤٨١٣	١٠,٤٨	٤
مجموع قضاء السماوة	٥٩٢٦٥	٢٤,٦٠	-	١٢٠٥٠٧	٢٨,١٩	-
مركز قضاء الرميثة	٢٥١٠٣	١٠,٤٢	٤	٣٥٢٥٨	٨,٢٥	٧
المجد	٢٢٣٤٣	٩,٢٧	٦	٣٩٢٥٥	٩,١٨	٥
الوركاء	٥١٢٩٩	٢١,٢٩	١	٩٢٣٧١	٢١,٦١	١
النجمي	١٩١٦١	٧,٩٥	٧	٣٣٥٢٩	٧,٨٤	٨
الهلال	١٥٠٣٨	٦,٢٤	٨	٣٥٧٨٦	٨,٣٧	٦
مجموع قضاء الرميثة	١٣٢٩٤٤	٥٥,١٧	-	٢٣٦١٩٩	٥٥,٢٥	-
مركز قضاء السلمان	٧٢١٨	٣,٠٠	١٠	٦٤٠٠	١,٥٠	١٠
بصية	١٩٥٢	٠,٨١	١١	٥٤	٠,٠١	١١
مجموع قضاء السلمان	٩١٧٠	٣,٨١	-	٦٤٥٤	١,٥١	-
مركز قضاء الخضر	٢٥٦٨٦	١٠,٦٦	٣	٤٧٦٩١	١١,١٦	٣
الدراجي	١٣٨٩١	٥,٧٦	٩	١٦٦٢٧	٣,٨٩	٩
مجموع قضاء الخضر	٣٩٥٧٧	١٦,٤٢	-	٦٤٣١٨	١٥,٠٥	-
مجموع المحافظة	٢٤٠٩٥٦	١٠٠	-	٤٢٧٤٧٨	١٠٠	-

المصدر : الباحث : بالاعتماد على :

(١) جمهورية العراق ، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني ، نتائج التعداد العام للسكان، محافظة المثنى، ١٩٩٧، جدول (٢٢)، ص١٦٦-١٦٧.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٤.

بنسبة (١٠,٦٦٪)، ثم مركز قضاء الرميثة (٢٥١٠٣) نسمة أي بنسبة (١٠,٤٢)، فناحية السوير (٢٣٢٥١) نسمة وبنسبة (٩,٦٥٪)، تليها ناحية المجد (٢٢٣٤٣) نسمة وبنسبة (٩,٢٧٪)، فناحية النجمي (١٩١٦١) نسمة وبنسبة (٧,٩٥٪)، تليها ناحية الهلال (١٥٠٣٨) اي ما نسبته (٦,٢٤٪)، فناحية الدراجي (١٣٨٩١) نسمة وبنسبة (٥,٧٦٪)، يليها مركز قضاء السلمان (٧٢١٨) نسمة بنسبة (٣,٠٠٪) ، وأخيرا ناحية بصية (١٩٥٢) نسمة أي ما نسبته (٠,٨١٪) من مجموع سكان الريف في محافظة المثنى عام (١٩٩٧) .

أما في عام (٢٠١٤) فقد حافظت المراتب الثلاثة الأولى على تسلسلها في حجم سكان الريف فيها فبلغ عددهم (٩٢٣٧١ ، ٧٥٦٩٤ ، ٤٧٦٩١) نسمة أي ما نسبته (٢١,٦١ ، ١٧,٧١ ، ١١,١٦)٪ من مجموع سكان الريف في محافظة المثنى للعام المذكور في كل من ناحية الوركاء ومركز قضاء السماوة ومركز قضاء الخضر على الترتيب، أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب ناحية السوير التي ضمت عددا من سكان الريف بلغ (٤٤٨١٣) نسمة أي ما يعادل نسبة (١٠,٤٨٪)، ثم ناحية المجد بالمرتبة الخامسة (٣٩٢٥٥) نسمة أي ما نسبته (٩,١٨٪)، فناحية الهلال بالمرتبة السادسة (٣٥٧٨٦) نسمة وبنسبة (٨,٣٧٪)، ثم مركز قضاء الرميثة (٣٥٢٥٨) نسمة وبنسبة (٨,٢٥٪)، فناحية النجمي (٣٣٥٢٩) نسمة وبنسبة (٧,٨٤٪)، تليها ناحية الدراجي (١٦٦٢٧)

نسمة وبنسبة (٣،٨٩٪)، ثم مركز قضاء السلمان (٦٤٠٠) نسمة اي بنسبة (١،٥٠٪)، واخيرا ناحية بصية (٥٤) نسمة اي ما يعادل نسبة (٠،٠١٪) من مجموع سكان الريف في محافظة المثنى للعام المذكور.

وعند اعتماد اسلوب الدرجة المعيارية أساسا لمقارنة توزيع سكان الريف في الوحدات الإدارية للمحافظة للمدة (١٩٩٧ -٢٠١٤)، يتضح من الجدول (٧) والخريطتين (١١ ، ١٢) ، أن هناك أربعة مستويات لتوزيع سكان الريف في المحافظة .

١ – المستوى الأول (+٠،٥٠) فأكثر : في عام (١٩٩٧) شمل هذا المستوى مركز قضاء السماوة وناحية الوركاء، وبلغت النسبة المئوية لسكان الريف في هذا المستوى (٣٦،٢٤٪) من مجموع سكان الريف في محافظة المثنى للعام المذكور، في حين بلغت النسبة المئوية لمساحة المنطقة الريفية ضمن هذا المستوى (٣،١٠٪) من مجموع المساحة الريفية في محافظة المثنى التي بلغت (٥١٦٥١،١١) كم٢ .

في عام (٢٠١٤) شمل هذا المستوى مركزي قضائي السماوة والخضر وناحيتا السوير والوركاء لتصل النسبة المئوية لسكان الريف في هذا المستوى الى (٦٠،٩٦٪)من مجموع سكان الريف في محافظة المثنى للعام المذكور، في حين بلغت النسبة المئوية لمساحة المنطقة الريفية ضمن هذا المستوى (٦،٠٢٪) من مجموع مساحة المنطقة الريفية في محافظة المثنى.

٢ - المستوي الثاني (+ ٠،٤٩ – ٠،٠٠) : في عام (١٩٩٧) شمل هذا المستوى مركزي قضائي الرميثة والخضر وناحيتا السوير والمجد لتبلغ النسبة المئوية لسكان الريف في هذا المستوى (٤٠،٠٠٪) من مجموع سكان الريف في محافظة المثنى للعام المذكور ، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة مساحة المنطقة الريفية فيه (٣،٣٩٪) من مجموع مساحة المنطقة الريفية في محافظة المثنى.

أما في عام (٢٠١٤) فقد تقلص هذا المستوى بشكل ملحوظ ليشمل ناحية المجد فقط ، وبنسبة مئوية لسكانه الريف بلغت (٩,١٨٪) من مجموع سكان الريف في منطقة الدراسة ، بينما بلغت النسبة المئوية لمساحة المنطقة الريفية ضمن هذا المستوى (٠,٢٨٪) من مجموع مساحة المنطقة الريفية في المحافظة.

٣ - المستوى الثالث (- ٠,٠١ - - ٠,٤٩) : في عام (١٩٩٧) اقتصر هذا المستوى على ناحية النجمي فقط، وبلغ النسبة المئوية لسكانه الريف (٧,٩٥٪) من مجموع سكان الريف في المحافظة في الوقت الذي بلغت النسبة المئوية لمساحة المنطقة الريفية فيه (١,٢٦٪) من إجمالي مساحة المناطق الريفية في منطقة الدراسة.

أما في عام (٢٠١٤) فقد شمل هذا المستوى مركز قضاء الرميثة وناحية الهلال وبلغت النسبة المئوية لسكانه الريف (١٦,٦٢٪) من مجموع سكان الريف في محافظة المثنى، في حين بلغت النسبة المئوية لمساحة المنطقة الريفية في هذا المستوى (٠,٨١٪) من مجموع مساحة المناطق الريفية في المحافظة.

٤ - المستوى الرابع (- ٠,٥٠) فأقل : في عام (١٩٩٧) ضم هذا المستوى مركز قضاء السلمان وثلاث نواحي هي (الهلال، بصية، الدراجي) وبلغت النسبة المئوية لسكانه الريف في هذا المستوى (١٥,٨١٪) من مجموع سكان الريف في محافظة المثنى للعام المذكور، في حين بلغت النسبة المئوية لمساحة المنطقة الريفية في هذا المستوى (٩٢,٢٥٪) من مجموع مساحات المناطق الريفية في محافظة المثنى .

أما في عام (٢٠١٤) فقد شمل هذا المستوى مركز قضاء السلمان وثلاث نواحي هي (النجمي وبصية والدراجي) لتبلغ النسبة المئوية لسكانه الريف (١٣,٢٤٪) من مجموع سكان الريف في محافظة المثنى للعام المذكور، في حين بلغت مساحة المنطقة الريفية في هذا المستوى (٩٢,٨٩٪) من مجموع مساحات المناطق الريفية في المحافظة.

جدول (٧) الدرجة المعيارية لتوزيع سكان الريف في محافظة المثنى بحسب تعداد ١٩٩٧ وتقديرات ٢٠١٤

الوحدة الإدارية	الدرجة المعيارية	
	١٩٩٧	٢٠١٤
مركز قضاء السماوة	+ ١,١٠	+ ٤,٥٣
السوير	+ ٠,١٠	+ ٠,٧٣
مركز قضاء الرميثة	+ ٠,٢٥	- ٠,٤٤
المجد	+ ٠,٠٣	+ ٠,٠٥
الوركاء	+ ٢,٢٨	+ ٦,٥٨
النجمي	- ٠,٢١	- ٠,٦٦
الهلال	- ٠,٥٣	- ٠,٣٨
مركز قضاء السلمان	- ١,١٤	- ٣,٩٩
بصية	- ١,٥٥	- ٤,٧٧
مركز قضاء الخضر	+ ٠,٢٩	+ ١,٠٨
الدراجي	- ٠,٦٢	- ٢,٧٣

المصدر : الباحث : بالاعتماد على جدول (٦).

الخريطة (١١) الدرجة المعيارية لتوزيع سكان الريف في محافظة المثنى عام (١٩٩٧)

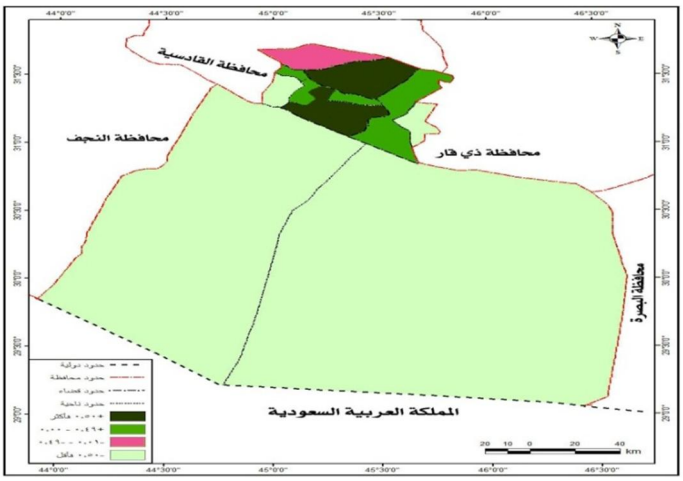

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٧).

الخريطة (١٢)

الدرجة المعيارية لتوزيع سكان الريف في محافظة المثنى عام (٢٠١٤)

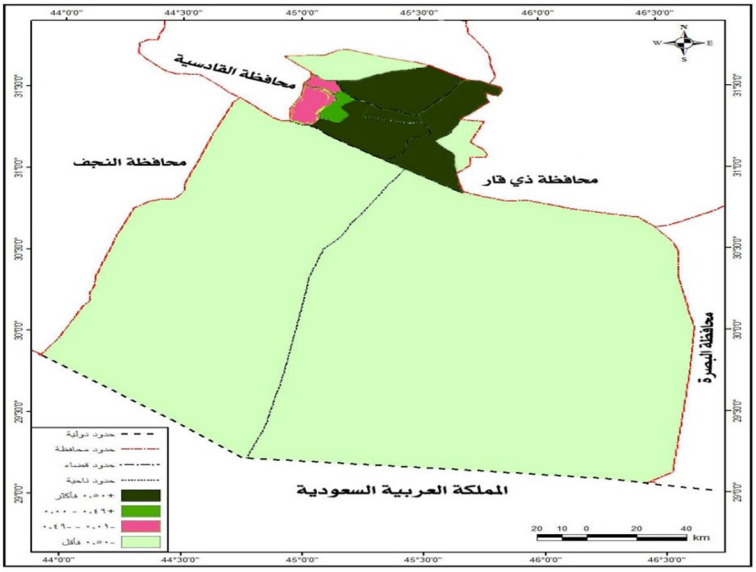

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٧).

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة في توزيع سكان محافظة المثنى عامي (١٩٩٧ ، ٢٠١٤)

يتحدد التوزيع الجغرافي للسكان في أي منطقة من خلال التفاعل بين جملة عوامل طبيعية وبشرية، ومن الصعوبة تعليل تركز السكان في مكان معين بمعزل عن تلك العوامل[١٠] ، لذا تؤكد الدراسات السكانية على ضرورة البحث في العلاقات المكانية من اجل التوصل إلى حقيقة التباين في توزيع السكان والكشف عن مدى ارتباط تأثير تلك العوامل بذلك التوزيع للتوصل إلى عوامل التشابه والتباين في توزيع الظاهرة السكانية على الخريطة، وبالتالي رسم صورة للمخططين وأصحاب القرار لوضع برامج التنمية، ففي الوقت الذي تؤكد فيه الحتمية على الطبيعة

وسيطرتها على توزيع السكان تأتي الإمكانية لتكشف عن قدرة الإنسان وإمكانياته في ترويض الظروف وقهرها[١١] ، فالعوامل الطبيعية رسمت الصورة الأولية لتوزيع السكان في حين رسمت العوامل البشرية الصورة النهائية لذلك التوزيع، فاختلفت تلك الصور مكانا وزمانا تبعا لاختلاف العوامل المؤثرة التي تتفاعل بشكل معقد لتعطي الصورة النهائية للتوزيع، ويمكن تصنيف تلك العوامل إلى : -

أولا : **العوامل الطبيعية** : **وتشمل** : -

١ – **السطح** : لتوزيع السكان علاقة وثيقة بمظاهر السطح في أية منطقة، إذ يؤثر السطح في الحياة الاقتصادية بصورة واضحة لاسيما بكل ما يتعلق بحياة الإنسان، وأن عدد السكان يتناقص بالارتفاع عن مستوى سطح البحر، بسبب الصعوبات التي تواجه الإنسان في استخدام الأرض والصعوبات المناخية المرتبطة بذلك الارتفاع وصعوبة مد الطرق، على العكس من المناطق السهلية التي تجذب السكان إليها، بسبب توفر عوامل الاستيطان البشري فيها إذا ما توفرت الإمكانات الأخرى لتلك المناطق كالتربة الخصبة والمياه، فتكون ملائمة للنشاط الزراعي لأنها تساعد على إجراء العمليات الزراعية واستخدام الآلات ومد طرق المواصلات من اجل تسهيل العملية الإنتاجية[١٢] ، لكن قد تكون المنخفضات والأحواض والسهول مناطق طرد سكاني كما هي الحال في المناطق الاستوائية[١٣]، من هنا يمكننا القول إنَ العلاقة بين السطح والسكان ليست علاقة بسيطة بل هي علاقة مركبة مباشرة وغير مباشرة[١٤].

يلاحظ من الخريطتين (١٣) أن سطح محافظة المثنى يتشكل من إقليمين مختلفين في الخصائص الجغرافية هما إقليم السهل الرسوبي الذي يضم معظم أراضي اقضية

السماوة والرميثة والخضر، في حين يضم إقليم الهضبة الغربية قضاء السلمان، فضلا عن أن سطح محافظة المثنى يتسم بالانبساط وقلة التضرس، ويأخذ انحدارا تدريجيا يبدأ من خط الارتفاع المتساوي (٤٤٠م) في غرب وجنوب غرب المحافظة باتجاه الشمال والشمال الشرقي للمحافظة حتى خط الارتفاع المتساوي(٥م) الخريطة (١٤).

٢ - **المناخ :** للمناخ وعناصره تأثير على النشاطات البشرية لاسيما تلك التي ترتبط بالنشاط الزراعي[١٥] ، إذ تعد الحرارة من عناصر المناخ المهمة كونها تؤثر على المظاهر الحياتية على سطح الأرض وتؤثر أيضا على عناصر المناخ الأخرى كالضغط الجوي والرياح والرطوبة وصولا إلى عمليات التبخر والتكاثف والتساقط [١٦]، ولموقع محافظة المثنى ضمن إقليم المناخ الصحراوي الجاف حسب تصنيف ديمارتون❖❖❖وكما توضحه الخريطة (١٥)، تأثير كبير في تباين درجات الحرارة فيها خلال فصول السنة.

الخريطة (١٣) أقسام سطح محافظة المثنى

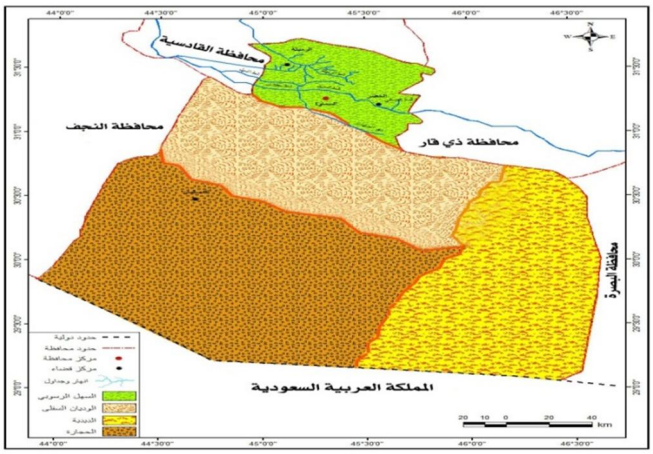

المصدر : الباحث بالاعتماد على : الهيئة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خريطة محافظة المثنى الطبوغرافية، مقياس ١: ١٠٠٠٠٠.

الخريطة (١٤) خطوط الارتفاعات المتساوية في محافظة المثنى

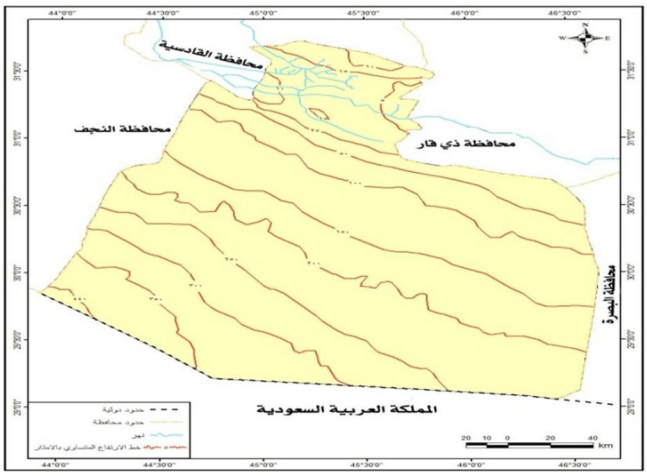

المصدر : الباحث بالاعتماد على : الهيئة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خريطة محافظة المثنى الطبوغرافية، مقياس ١: ١٠٠٠٠٠.

الخريطة (١٥) الأقاليم المناخية في العراق حسب تصنيف ديمارتون

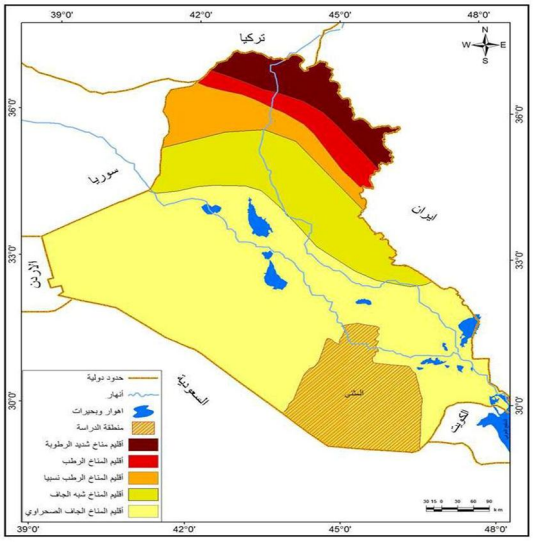

المصدر : الباحث بالاعتماد على :

(١) خريطة (١).

(٢) ألاء شاكر عمران ، محافظة المثنى (دراسة في الجغرافية الإقليمية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠١١، ص ٤٢.

٣ - **الموارد المائية** : تُعد الموارد المائية من أثمن الموارد الطبيعية في الأقاليم ذات المناخ الجاف، كونها تعني الحياة بكل تفاصيلها، ويتحكم هذا المورد الحيوي في توزيع سكان محافظة المثنى بشكل مباشر، بسبب الواقع المناخي الذي فرضه موقعها، لذا فإن سكانها يتمركزون بشكل رئيسي قرب مصادر المياه، مستثمرين هذا المورد في نشاطاتهم الاقتصادية خاصة الزراعة، ويتوزعون على ضفاف الأنهار وتفرعاتها حيث تبلغ كثافة السكان أقصاها، بينما تقل تلك الكثافة في المناطق البعيدة عن مصادر المياه السطحية [١٧].

تتمثل مصادر المياه السطحية في محافظة المثنى بنهر الفرات وفروعه وقناة الصافي وشط الرميثة وفروعه، إذ يتفرع نهر الفرات قبل دخوله حدود منطقة الدراسة إلى فرعين هما شط السبل في الشرق وشط العطشان في الغرب ويدخلان محافظة المثنى عند ناحية الهلال، كما يتفرع شط السبل شمال مدينة السماوة إلى فرعين، الشرقي يعرف بالسوير وتقع علية ناحية السوير والغربي يعرف بشط السماوة.

أما شط العطشان فبعد دخوله حدود المحافظة يجري باتجاه مدينة السماوة ويتفرع من ضفته اليمنى نهر الصليبات، ثم يستمر شط العطشان في مسيرته ليلتقي بشط السماوة شمال المدينة ليكون نهر الفرات الذي يستمر في مجراه باتجاه مركز قضاء الخضر فناحية الدراجي ومنها إلى محافظة ذي قار[١٨] ، وفي قضاء الخضر تخرج من الضفة اليسرى لمجرى النهر قناة الصافي، وتتصف طبيعة الأرض التي يمر بها النهر بأنها سهلية منبسطة تسود فيها الزراعة.

أما شط الرميثة فانه يدخل حدود منطقة الدراسة عند ناحية النجمي التابعة لقضاء الرميثة ويستمر في مجراه نحو ناحية الوركاء بعد تفرعه إلى عدة فروع تنتهي جميعها داخل حدود منطقة الدراسة.

٤ - **التربة :** تمثل التربة الطبقة السطحية الهشة التي تغطي صخور القشرة الأرضية، وبأعماق متباينة تتراوح من بضع سنتمترات إلى عدة أمتار، وفيها يثبت النبات جذوره ويعيش عليها الحيوان والإنسان معا[١٩] ، وتسهم الظروف المناخية بشكل فاعل في تكوين التربة حيث تلعب العناصر المناخية كالحرارة والإمطار والتبخر والرياح دورا كبيرا في تكوينها[٢٠] ، تُعد التربة من العناصر الطبيعية الهامة المؤثرة في توزيع السكان فقد تتحكم بدرجة كبيرة في الجانب الزراعي[٢١] لاسيما أن منطقة الدراسة ذات طابع زراعي خصوصا إذا علمنا أن عدد سكان الريف في منطقة الدراسة عام (٢٠١٤) قد بلغ (٤٢٧٤٧٨) نسمة، أي أنهم قد استحوذوا على نسبة مئوية قد تجاوزت (٥٠٪) من مجموع سكان المحافظة للعام المذكور.

مما تقدم نلاحظ تركز اغلب سكان المحافظة في جزئها الواقع ضمن إقليم السهل الرسوبي، إذ بلغ عددهم فيه (٧٥٩٩٨٠) نسمة عام (٢٠١٤) أي ما يعادل نسبة (٩٨,٦٤٪) من مجموع سكان المحافظة عام (٢٠١٤) نتيجة لما يتمتع به من ميزات كخصوبة التربة ووفرة المياه السطحية وانبساط الأرض، في حين ضم قسم المحافظة الواقع ضمن إقليم الهضبة الغربية عددا قليلا من سكان المحافظة بلغ (١٠٤٩٦) نسمة، أي ما يعادل نسبة (١,٣٦٪) من مجموع سكان المحافظة عام (٢٠١٤)،والسبب يعود إلى أن سطح الهضبة لا يشجع على الاستقرار البشري، بسبب ضعف موارده الطبيعية المتمثلة بالتربة والمياه، وظروف المناخ الصحراوي، الأمر الذي انعكس على عدد السكان فيه.

ثانيا : العوامل البشرية

تلعب العوامل البشرية دورا بارزا ومؤثرا في التوزيع المكاني للسكان، كون الإنسان ليس عاملا سلبيا في بيئته الطبيعية، بل انه عامل فعال يؤثر في بيئته بشكل يتناسب وإمكانياته العقلية وعدده وكفاءته الفنية[٢٢] ، من خلال مجموعة من المتغيرات منها المتغيرات الاقتصادية التي تحدد نوع استعمالات الأرض سواء كانت للإغراض التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو الخدمية، والمتغيرات الديموغرافية المتمثلة بالولادات والوفيات والهجرة، والمتغيرات الاجتماعية والتاريخية والدينية، حيث تساهم كل المتغيرات المذكورة في تحديد اتجاه تركز السكان، وسنبحثها كما يلي :-

١ - **العوامل الاقتصادية :** للعوامل الاقتصادية دورا في تباين توزيع سكان محافظة المثنى من خلال المهن التي يمارسها الإنسان أينما يكون، فهو تارةً يمتهن الزراعة وأخرى يمارس نوع من أنواع الصناعة، وثالثة في مجال الخدمات، إذ مارس سكان منطقة الدراسة مهنة الزراعة منذ أن نشأت المستوطنة الأولى في مدينة الوركاء وتمسكت الأجيال التي تعاقبت بتلك المهنة وطورتها باستحداث طرق ري جديدة وأنماط زراعية مختلفة، ونظرا لما تمتلكه الزراعة من قوة تأثير كبير في خلق التباين المكاني في توزيع سكان محافظة المثنى، لذا نرى تركز السكان يلازم توزيع الأراضي الزراعية وخصوصا تلك القريبة من مصادر المياه السطحية، وهذا يفسر مناطق الكثافات السكانية العالية في مناطق أكتاف الأنهار كونها أكثر صلاحية للزراعة وأكثرها قربا من مصادر المياه السطحية، كما في أقضية السماوة والرميثة والخضر، فضلا عن أن قسم كبير من السكان الزراعيين يمارسون تربية الحيوانات إلى جانب مهنة الزراعة، بينما تلازم المراكز الحضرية المهن الوظيفية في الغالب كونها تضم أغلب الدوائر الحكومية وأوسع الأسواق التجارية وبعض الصناعات الخفيفة المنتشرة هنا أوهناك، الأمر الذي يجعل من تلك المراكز مناطق استقطاب للسكان بحثا عن فرص عمل أفضل مما يجعلها

مناطق ذات كثافة سكانية عالية كما في مراكز اقضية السماوة والرميثة والخضر، ومن الجدير بالذكر أن المهن الوظيفية ليس حكرا لسكان المراكز الحضرية لا بل أنها تظم أعدادا من سكان الريف الذين يأتون لوظائفهم صباحا ليعودوا إلى مساكنها عند انتهاء عملهم .

أما الصناعة فأنها تعد من أهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تطوير النشاطات الأخرى وتدفعها نحو التطور، كما إنها تساهم في تأسيس قواعد مادية للنمو الاقتصادي وتلعب دورا كبيرا في رفع كفاءة العاملين فيها، وتتمتع الصناعة بقوة جذب للسكان ولكنها أقل قوة من الزراعة التي تستوجب السكان المكوث قرب أراضيهم خلال العمليات الزراعية لإعداد الأرض للزراعة ومتابعة النبات طيلة فترة النمو وحتى الحصاد والتسويق، ومع ذلك فلا يمكن إغفال الدور الذي يلعبه النشاط الصناعي في جذب السكان بدرجة أو بأخرى، إذ أن تركز الصناعة في مكان معين يتمخض عنه تجمع السكان فيه، لما يمكن أن توفره الصناعة من فرص عمل.

يكشف الواقع الصناعي لمحافظة المثنى عن قلة المشاريع الصناعية في المحافظة، وأن مناطق تواجد تلك الصناعات في المحافظة لا تبعد كثيرا عن أغلب الوحدات الإدارية التابعة لها، إذ يقع معمل اسمنت الجنوب ضمن التصميم الأساس لمدينة السماوة وعلى بعد (١,٥ كم)[٢٣] عن مركز قضاء السماوة، وبلغ عدد المشتغلين الدائمين فيه (٩٨٤)[٢٤] مشتغل عام (٢٠١٤) إذ ساهم موقعه في نشوء بعض التجمعات السكنية مثل حي الشهداء وحي الرسالة والحي الصناعي، بينما يقع معمل اسمنت المثنى في منطقة المملحة على بعد (٤٩كم) عن المركز المذكور، وسجل عدد المشتغلين الدائمين فيه (١٤٢٩) مشتغلاً عام (٢٠١٤)، وساهم موقع المعمل المذكور باستيطان السكان ونشوء قرى بالقرب منه مثل قرية سعيد آل مرجان وقرية الحمرة والدسمة، ويقع مصفى نفط السماوة غرب قضاء السماوة وعلى مسافة (٩كم) عن مركز القضاء،

وبلغ عدد المشتغلين الدائمين فيه (٤٣٦) مشتغل للعام المذكور، ويضم مجمعاً سكنياً بلغت عدد وحداته السكنية (٥٠) وحدة سكنية وبلغ عدد سكان المجمع حوالي (٢٤٥) نسمة، وان وجود هذا المصفى ساهم في استيطان السكان فظهرت التجمعات السكنية في أماكن قريبة منه مثل قرية آل فريج وقرية آل بلحة وقرية آل صخيل، أما معامل الطابوق فهي موزعة بين قضائي السماوة والخضر، وقد بلغ عددها (٣٧) معملا وبلغ مجموع المشتغلين فيها (٢٦٥٨) مشتغلاً عام (٢٠١٤)، إذ يظهر تأثيرها الواضح من خلال تجمع السكان في قرى غالبا ما تمتد خطيا مع امتداد طرق النقل المؤدية إلى تلك المعامل، وهذا ما نلاحظه على طريق السماوة – الخضر، حيث تنتشر الوحدات السكنية على امتداد طرق النقل المؤدية إلى معامل الطابوق كما هي الحال في قرية العويليين وقرية آل صلال.

أما الصناعات الأخرى في المحافظة، كالصناعة ألاستخراجية المتمثلة بقلع الأحجار التي تدخل كمادة أولية في صناعة الاسمنت، ومعامل الثلج، ومعامل جرش وطحن الحبوب فأنها لا تظم إلا أعدادا قليلة من العاملين لذا فان تأثيرها في توزيع السكان يكون ضعيفا، كون اغلب تلك الصناعات موسمية، لذا فهي تغلق ابوابها عند نهاية الموسم كمعامل جرش الحبوب.

٢ – **طرق النقل :** يرتبط النقل بشكل مباشر بكافة النشاطات الاقتصادية للإنسان لذا فهو يُعد من أهم ألبُنى الارتكازية التي تستند عليها تلك النشاطات، وللنقل أهمية كبيرة في التقدم والتنمية، فهي بمثابة الشرايين التي تغذي الحياة لتستمر بنسغها الفعال، وإنها تمتد لتنشر بذور الحياة في القرى والمدن[٢٥]. ولها أثرا واضحا في توزيع السكان وانتشارهم يتجلى بشكل مباشر وغير مباشر على مختلف المجموعات البشرية .

يلاحظ من الجدولين (٨) والخريطة (١٦) أن محافظة المثنى تتمتع بنمطين من طرق النقل البرية، الأول يتمثل بالطرق المعبدة التي بلغ مجموع أطوالها (١٠٨١,١ كم) عام

(٢٠١٤)، وبلغت نسبة طرق النقل الرئيسة التي تتمتع بحركة مرور كثيفة ومرونة نقليه عالية (٤١٪) من مجموع أطوال طرق النقل في محافظة المثنى، واستحوذت طرق النقل الثانوية على نسبة (٣٢٪) من إجمالي أطوال طرق النقل في منطقة الدراسة، وشكلت طرق النقل الريفية نسبة (٢٧٪) من مجموع أطوال طرق النقل في محافظة المثنى، وقد أدت شبكة طرق النقل المذكورة دورها في توزيع سكان المحافظة فنرى التجمعات السكنية قد اتخذت نمط التوزيع الخطي مع امتداد تلك الطرق، كما أسهمت في خلق نويات عمرانية على جانبيها، وأثرها الملموس في تطور ونمو مراكز الوحدات الإدارية التي تمر بها تلك الطرق كمركز قضاء السماوة ومركز قضاء الرميثة وقضاء الخضر وناحية الوركاء

أما فيما يخص النمط الثاني من طرق النقل والمتمثل بالسكك الحديدية، فقد بلغ مجموع أطوال السكك الحديدية داخل حدود محافظة المثنى (١٣٤كم)[٢٦] ، منها (٩٤كم) ضمن الخط القياسي الممتد من بغداد إلى البصرة الذي يدخل منطقة الدراسة عند مقاطعة (١) الطحرية الشمالية التابعة إلى مركز قضاء الرميثة، ثم يدخل ناحية الهلال ثم إلى مركز قضاء السماوة ، فمركز قضاء الخضر ثم نحو ناحية الدراجي.

الجدول (٨) طرق النقل في محافظة المثنى

أصناف الطرق	الطول / كم
الطرق الرئيسة	٤٤٣,٥
الطرق الثانوية	٣٤٥,٣
الطرق الريفية	٢٩٢,٣
المجموع	١٠٨١,١

المصدر : وزارة النقل والمواصلات، مديرية الطرق والجسور في محافظة المثنى، قسم التخطيط والمتابعة (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٤.

٣ - **العوامل الديموغرافية :** تعد الولادات والوفيات والهجرة من المتغيرات الديموغرافية التي يترتب عليها اختلاف معدلات النمو السكاني وتباين اتجاهاته من منطقة إلى أخرى[٢٧] ، إذ تلعب الزيادة الطبيعية الناتجة من الفرق بين الولادات والوفيات خلال مدة زمنية محددة دورا بارزا في تحديد اتجاه نمو السكان، وعامل الهجرة الذي يعمل مع الزيادة الطبيعية في تحديد ذلك الاتجاه، وتؤدي هجرة السكان – خاصة الشباب – من منطقة معينة إلى قلة الأيدي العاملة في تلك المنطقة الأمر الذي يؤدي إلى تأخر العمران فيها[٢٨] ، وتلعب الهجرة من الريف إلى المدينة دورا كبيرا في إفراغ الريف وتأخر الزراعة، خصوصا إذا علمنا أن الهجرة الريفية في العراق هي هجرة أسرية أي أن أفراد الأسرة يهاجرون بالكامل[٢٩] ، الأمر الذي ينعكس على واقع المدن حيث يزداد الضغط

الخريطة (١٦) طرق النقل في محافظة المثنى

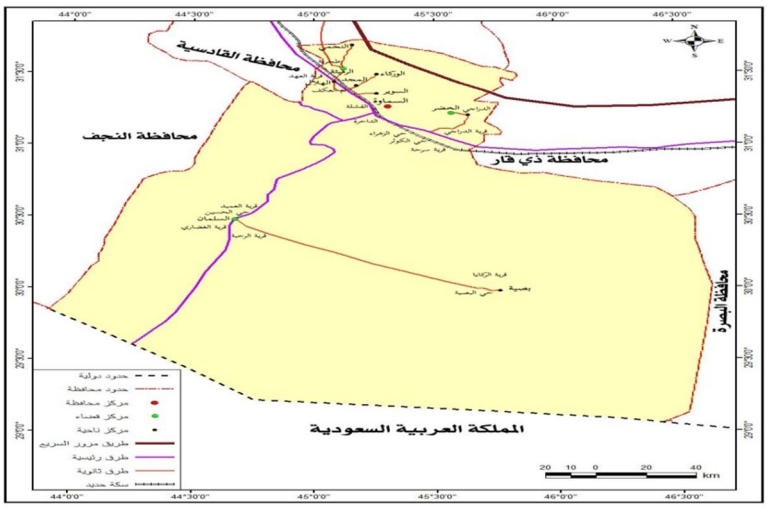

المصدر : الباحث بالاعتماد على : وزارة النقل والمواصلات، مديرية الطرق والجسور في محافظة المثنى، خريطة طرق النقل في محافظة المثنى ، ٢٠١٤.

السكاني على الخدمات بصورة عامة وتصبح أكثر ازدحاما، زيادة على ذلك ما يحدث من تغير في التركيب العمري والنوعي للمناطق الطاردة والجاذبة للسكان على حد سواء[٣٠].

يلاحظ من الجدول (٩) والشكل (١) ارتفاعاً ملحوظاً لمؤشر الولادات في محافظة المثنى خلال مدة الدراسة، ففي عام (١٩٩٧) بلغ عدد الولادات (١٦١٦١) نسمة عام (١٩٩٧)، وارتفع في عام (٢٠١٣) ليصل (٣١٢١٦) نسمة، ويعود السبب في ارتفاع مؤشر عدد الولادات للأعوام المذكورة إلى توسع حجم سكان المحافظة، وتطور الخدمات فيها وخاصة الخدمات الصحية الأمر الذي انعكس على واقع الحياة الاجتماعية في المحافظة.

أما فيما يخص مؤشر الوفيات في محافظة المثنى فقد تذبذب عدد الوفيات في المحافظة خلال المدة (١٩٩٧-٢٠١٤)، ففي عام (١٩٩٧) بلغ عدد الوفيات (١٢٨٣) نسمة، وارتفع إلى (٢٣٠٧) نسمة عام (٢٠١٣)، ولعل سبب ارتفاع الوفيات يعود إلى الزيادة العددية لسكان المحافظة للعام المذكور.

وعلى هذا الأساس ففي عام (١٩٩٧) بلغت الزيادة الطبيعية لسكان محافظة المثنى (+١٤٨٧٨) نسمة ، وارتفعت عام (٢٠١٣) إلى (+٣٠٩٨٦) نسمة.

أما فيما يتعلق بالهجرة والتي هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية ونفسية معقدة تساهم وتشترك فيها مجموعة عوامل تدفع بالسكان إلى ترك منازلهم والانتقال إلى محل إقامة آخر[٣١] ، إذ أسهمت الهجرة بدور كبير في تغير توزيع سكان محافظة المثنى زمانا وتباينهم مكانا، فيلاحظ من الجدول (١٠) إنه خلال المدة التي سبقت عام (١٩٩٧) بلغت الهجرة الوافدة إلى محافظة المثنى (١٨٠٣٣) نسمة، كان أكبرها من

محافظة ذي قار (٦٢٢١) نسمة، والسبب في ذلك يعود إلى عمليات تجفيف الاهوار في جنوب العراق، الأمر الذي حدا بالسكان البحث عن مواطن استقرار في مناطق أخرى من العراق، ولعل قرب المسافة بين محافظتي المثنى وذي قار كان له الدافع الكبير باختيار المهاجرين مكان للاستقرار في محافظة المثنى، إذ تشير البيانات السكانية إلى أن عدد كبير من المهاجرين قد استقر في ناحية الدراجي المتاخمة لمحافظة ذي قار، إذ تضاعف تقريبا عدد سكان الناحية المذكورة في تعداد عام (١٩٩٧) ليصل إلى (١٦٢٥٨) نسمة، أي بتغير مطلق بلغ (+٧٩٨٩) نسمة خلال المدة (١٩٨٧-١٩٩٧)، وبمعدل نمو بلغ (٧٪) خلال المدة المذكورة، في حين بلغ معدل النمو في المحافظة (٣,٣٪) خلال المدة ذاتها، وخلال المدة (١٩٩٧-٢٠١٤) بلغ التغير المطلق لسكان ناحية الدراجي (+٢٣٣٤) نسمة، وبمعدل نمو بلغ (٠,٨٪) في حين بلغ معدل النمو في محافظة المثنى (٣,٤٪) خلال المدة المذكورة، الأمر الذي يكشف عن حجم الهجرة المغادرة من الناحية وعودة السكان إلى مناطقهم الأصلية بعد عام (٢٠٠٣).

وخلال المدة التي سبقت تعداد عام (١٩٩٧) بلغ عدد المهاجرين من محافظة المثنى إلى المحافظات العراقية الأخرى (٢٧٢٤٥) نسمة، كان أكبرها إلى محافظة بغداد، إذ بلغت (٦٢٤٠) نسمة، الأمر الذي يشير إلى رغبة المهاجرين بالانتقال إلى محل آخر أو بسبب النقل الوظيفي أو البحث عن فرص عمل أفضل، أو رغبتهم في

الجدول (٩) عدد الولادات والوفيات والزيادة الطبيعية في محافظة المثنى لسنوات مختارة

السنة	عدد الولادات / نسمة	عدد الوفيات / نسمة	الزيادة الطبيعية / نسمة	السنة	عدد الولادات / نسمة	عدد الوفيات / نسمة	الزيادة الطبيعية/ نسمة
١٩٩٧	١٦١٦١	١٢٨٣	١٤٨٧٨	٢٠١٠	٣١٨٥٨	١٩٥٥	٢٩٩٠٣
٢٠٠٧	٢٩١٠٦	٢٧٢٤	٢٦٣٨٢	٢٠١١	٣١٧٢٢	٢٧٧٢	٢٨٩٥٠
٢٠٠٨	٣١٢٠٨	٢٨٣٧	٢٨٣٧١	٢٠١٢	٣٠٥٩٣	٢٦١٧	٢٧٩٧٦
٢٠٠٩	٣٢٤٣٧	٢٧٤١	٢٩٦٩٦	٢٠١٣	٣١٢١٦	٢٣٠٧	٣٠٩٨٦

المصدر : وزارة الصحة، مديرية صحة محافظة المثنى، قسم الإحصاء (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٤.

الشكل (١)

عدد الولادات والوفيات والزيادة الطبيعية في محافظة المثنى لسنوات مختارة/ نسمة

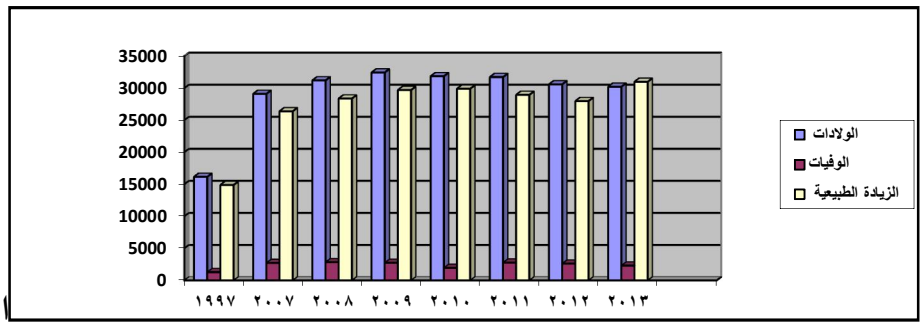

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (٩).

الجدول (١٠)

الهجرة الداخلة والخارجة وصافي الهجرة لمحافظة المثنى بحسب نتائج تعداد (١٩٩٧)

المحافظة	الهجرة الداخلة / نسمة	الهجرة الخارجة / نسمة	صافي الهجرة / نسمة	المحافظة	الهجرة الداخلة / نسمة	الهجرة الخارجة / نسمة	صافي الهجرة / نسمة
نينوى	٧٣	١١٢٨	١٠٥٥-	واسط	٦٠٤	١٩٣٣	١٣٢٩-
التاميم	١٠٠	٢٨٨	١٨٨-	صلاح الدين	٢٨	٥١٠	٤٨٢-
ديالى	٣٣٩	٢٣٠	١٠٩+	النجف	١٩٠	٢٤٥٨	٢٢٦٨-
الانبار	٦٠	١٨٥٨	١٧٩٨-	القادسية	٣٥٢٦	٥٦٧٥	٢١٤٩-
بغداد	١٦٨٨	٦٢٤٠	٤٥٥٢-	ذي قار	٦٢٢١	١٩٧٩	٤٢٤٢+
بابل	٣٥٧	١٠٣٤	٦٧٧-	ميسان	٣٨٧	٩٥	٢٩٢+
كربلاء	٢٣٣	٢٥٦٥	٢٣٣٢-	البصرة	٤٢٢٧	١٢٥٢	٢٩٧٥+
المجموع					١٨٠٣٣	٢٧٢٤٥	٩٢١٢-

المصدر : الباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق ، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان١٩٩٧، محافظة المثنى، جدول ٢٤، ص٦٣-٦٤.

العودة إلى أماكنهم الأصلية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام (١٩٨٨)، وقد بلغ صافي الهجرة لمحافظة المثنى (-٩٢١٢) نسمة خلال المدة المذكورة، وهذا يعني هجرة أعداد كبيرة من سكان المحافظة إلى المحافظات العراقية الأخرى بعد أحداث عام (١٩٩١).

٤ - **العوامل الاجتماعية والتاريخية والدينية :** تلعب العوامل الاجتماعية دورا كبيرا في توزيع السكان وتركزهم في المكان خصوصا أن منطقة الدراسة ذات طابع عشائري يسعى سكانها للاستقرار قرب مواضع عشائرهم بما يؤمن لهم الحماية والقوة ويزيد من صلة القربى بينهم، وهذا واضح من خلال تمركز تلك العشائر في المناطق الريفية لمنطقة الدراسة التي تمارس الزراعة كحرفة رئيسية[٣٢] وهذا ما توضحه الخريطة (١٧) - إذ أن مراكز الأقضية تضم عشائر مختلطة - فالمناطق الريفية لقضاء الرميثة ضمت عشائر (الظوالم، بني زريج، البو حسان، الأعاجيب، بني عارض، الخزاعل) بينما ضم قضاء السماوة عشائر (البو جياش، ال زياد، البركات، الصفران، آل عبس) في حين جذب قضاء الخضر عشيرتي الجوابر وال توبة، أما قضاء السلمان فقد ضم عشائر متنقلة هي (الظفير، شمر، بني حجيم)، الأمر الذي يفسر ارتفاع الكثافة السكانية في الأقضية الثلاثة الأولى مقارنة بقضاء السلمان الذي ضم عشائر البدو المتنقلة.

أما العوامل التاريخية والموروث الحضاري والثقافي فهي ذات أهمية كبيرة في تفسير تباين توزيع السكان، وأن قِدَم الاستقرار البشري يفسر الكثافة السكانية المرتفعة في أحيان كثيرة كونها حقيقة لا يمكن إغفالها[٣٣] ، وتتميز منطقة الدراسة بتاريخ موغل في القدم يمتد إلى العهد السومري إبان بناء معبد (أي – أنا) في مدينة

الوركاء التي هي اليوم ناحية تابعة إلى قضاء الرميثة، إذ مارس الإنسان القديم الزراعة فيها، وحافظ سكانها على نشاطها الزراعي حتى يومنا هذا، ويتجلى ذلك من خلال تصدر الناحية المذكورة بقية الوحدات الإدارية في المحافظة بعدد سكان الريف في عامي الدراسة فبلغت نسبتهم (٢١,٢٩، ٢١،٦١) ٪ للأعوام (١٩٩٧، ٢٠١٢) على التوالي، وأن لتسمية السماوة جذور تمتد إلى ما قبل الإسلام مرتبطة بمدينة (أليس) التي بنيت في موضع السماوة الحالي.

أما العوامل الدينية فقد أسهمت هي الأخرى في تركز السكان ضمن مناطق معينة في المحافظة كما في قضاء الخضر حيث يوجد مقام الخضر (عليه السلام) الذي ساهم باستيطان السكان في قضاء الخضر، حيث سجل القضاء المذكور المرتبة الثالثة بحجم السكان بين أقضية محافظة المثنى عام (٢٠١٤)، إذ بلغ حجمه السكاني (١٠٦٠٠٠) نسمة أي ما يعادل نسبة (١٣,٧٥٪) من مجموع سكان محافظة المثنى للعام المذكور، ومرقد الامام ابراهيم ابن الامام الحسن بن الامام ابراهيم بن الامام الحسن المثنى بن الحسن بن الامام علي عليه السلام والذي يقع في مركز قضاء السماوة (السوق المسقوف)، ومرقد الامام أحمد بن الامام موسى الكاظم عليه السلام والملقب (أبو رواية)، الذي يقع ضمن اراضي مقاطعة (٥٢) الشنابرة التابعة إلى مركز قضاء السماوة، ومقام الإمام المهدي (عجل الله فرجه) الذي يقع ضمن المنطقة الريفية لمركز قضاء السماوة في اراضي مقاطعة (٥) أم التلول والجلابة (قرية المهدي)، إذ أسهم هو الآخر في استيطان السكان في قضاء السماوة، ليحتل القضاء المذكور المرتبة الأولى بحجم السكان بين أقضية المحافظة عام (٢٠١٤)، حيث بلغ حجمه السكاني (٣٢٧٥٦٢) نسمة أي ما يعادل نسبة (٤٢,٥٢٪) من إجمالي سكان المحافظة للعام المذكور، ومرقد سيد ابراهيم بن الامام عبد الله بن الحسن بن الحسن السبط بن الامام علي بن أبي طالب عليه السلام، والذي يطلق عليه (النبي ابراهيم) (عليه

السلام)، الذي يقع ضمن اراضي مركز قضاء الرميثة مقاطعة (١) الطحرية الشمالية قرية النبي ابراهيم، الذي اسهم في تركز السكان في مركز القضاء المذكور،إذ بلغ عدد سكانه (١١٥٠٧٧) نسمة عام (٢٠١٤)، أي ما يعادل نسبة (١٤,٩٤٪) من مجموع سكان محافظة المثنى.

الخريطة (١٧) التوزيع المكاني للمراقد الدينية والعشائر في محافظة المثنى

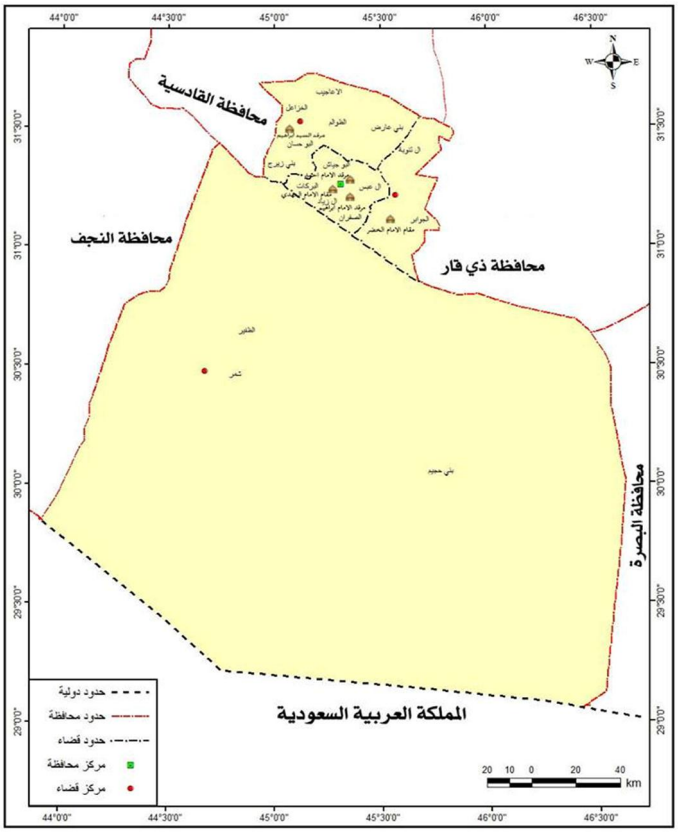

المصدر : الباحث بالاعتماد على : حنان صاحب عبد الخفاجي، السماوة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩٢١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٠، ص١٠-٢٩.

الخاتمة

الاستنتاجات

١- تباين توزيع السكان في المحافظة، حيث يلاحظ تركز اغلب السكان في القسم الشمالي منها وتحديدا في جزئها الواقع ضمن إقليم السهل الرسوبي الذي استحوذ عام (٢٠١٤) على (٧٥٩٩٨٠) نسمة، أي ما يعادل نسبة (٩٨,٦٤٪) من مجموع سكان محافظة المثنى عام (٢٠١٤)، يمثلون سكان أقضية السماوة والرميثة والخضر، بسبب خصوبة التربة ووفرة الموارد المائية السطحية، وتوفر الأنشطة الاقتصادية والخدمية والصفة الإدارية لقضاء السماوة والصفة الدينية لقضاء الخضر، في حين ضم جزء المحافظة الواقع ضمن إقليم الهضبة الغربية عدد قليل من سكان المحافظة، إذ بلغ عددهم (١٠٤٩٦) نسمة للعام المذكور أي ما يعادل نسبة (١,٣٦٪) من مجموع السكان في المحافظة عام (٢٠١٤)، يمثلون سكان قضاء السلمان، بسبب فقر التربة وشحة الموارد المائية السطحية وقلة المشاريع الاقتصادية والخدمية فضلا عن قسوة المناخ.

٢- ظهر معدل النمو السنوي لسكان اقضية (السماوة والرميثة والخضر) والنواحي التابعة لها للمدة (١٩٩٧ -٢٠١٤) بإشارة موجبة كنتيجة لتطور حجم سكان تلك الاقضية ، بينما ظهر معدل نمو سكان قضاء السلمان وناحية بصية التابعة له باشارة سالبة بسبب تناقص عدد السكان بسبب الهجرة الى المناطق الاخرى في المحافظة.

٣- استحواذ مركز قضاء السماوة على النسبة المئوية الأكبر للسكان طيلة مدة الدراسة كونه يمثل مركز المحافظة حيث الدوائر الحكومية والأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، وكثافة طرق النقل والتربة الخصبة ووفرة المياه، كل تلك المميزات جعلت المركز المذكور منطقة جاذبة للسكان، فسجل المركز المذكور

نسبة بلغت (٣٦,٤٨٪ ، ٣٦,٥٢٪) من مجموع سكان محافظة المثنى لعامي (١٩٩٧، ٢٠١٤) على الترتيب، في حين ظهرت أدنى نسبة مئوية للسكان في ناحية بصية، إذ بلغت (٠,٥٤٪ ، ٠,١٤٪) من مجموع سكان المحافظة للعامين المذكورين على التوالي، بسبب طبيعتها الصحراوية وفقر تربتها وشحة مواردها المائية، الأمر الذي جعلها منطقة طاردة للسكان.

٤- تصدر مركز قضاء السماوة بقية الوحدات الإدارية في المحافظة بعدد سكان الحضر، إذ بلغ عددهم (١٢٣٣٤٩ ، ٢٠٥٦٥٣) نسمة أي ما يعادل نسبة (٦٢,٩٨٪ ، ٥٩,٩٦٪) من مجموع سكان الحضر في المحافظة لعامي (١٩٩٧ ، ٢٠١٤) على الترتيب، في حين ظهرت أدنى نسبة لسكان الحضر عام (١٩٩٧) في ناحية السوير، إذ بلغت (٠,٠٦٪) من مجموع سكان الحضر في المحافظة للعام المذكور، بينما سجلت ناحية النجمي عام (٢٠١٤) نسبة (٠,٢٤٪) من مجموع سكان الحضر في محافظة المثنى للعام المذكور وهي أدنى نسبة للسكان الحضر في المحافظة للعام المذكور.

٥- تقدمت ناحية الوركاء بقية الوحدات الإدارية في المحافظة بعدد سكان الريف، إذ بلغ عددهم (٥١٢٩٩ ، ٩٢٣٧١) نسمة أي ما يعادل نسبة (٢١,٢٩٪ ، ٢١,٦١٪) من مجموع سكان الريف في المحافظة لعامي (١٩٩٧ ، ٢٠١٤) على الترتيب، في حين ظهرت ادنى نسبة لسكان الريف في ناحية بصية التي سجلت (٠,٨١٪ ، ٠,٠١٪)) من مجموع سكان الريف في المحافظة للعامين المذكورين على الترتيب.

التوصيات

١- ضرورة توزيع مشاريع التنمية على مجمل الوحدات الإدارية للمحافظة بغية تحقيق العدالة في توزيع السكان، والحد من تركزهم في مناطق معينة وتناقصهم عددهم في مناطق أخرى .

٢- العمل على تقليل الفارق بين الوحدات الإدارية للمحافظة فيما يخص المشاريع الخدمية وطرق النقل التي تعد عامل جذب للسكان.

٣- العمل على تفعيل تنظيم الأسرة وهذا يؤدي إلى إيجاد أنماط مستقرة للنمو السكاني .

٤- العمل على التوزيع المتكافئ لمشاريع التنمية بين المراكز الحضرية ومناطق الأرياف بغية الحد من تركز السكان في مناطق معينة دون أخرى.

ABSTRACT

The research aims at showing the aspects of the geographical distribution of the population 0f Muthanna Governorate for the period of (1997 – 2014) by using the GIS.

The research assumes that there is a discrepancy in distributing the Governorate population at the districts level and at the smaller administrative unite level in addition to the discrepancy in their distribution during the above mention two years.

There are factors leading to this discrepancy.

As far as the research methodology is concerned, the analytical descriptive has been adopted by depending on the data made available by the Iraqi ministry of Planning.

The study has arrived at the conclusion that there has been a discrepancy in the Governorate population distribution in time and space at the districts and the smaller administrative level, However , the factor of nature has the dominance in affecting the population in the Governorate.

هوامش والمصادر البحث

(١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠١٠-٢٠١١، جدول ١/١، ص٦.

(٢) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق إطارها الطبيعي – نشاطها الاقتصادي – جانبها البشري، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٧.

(٣) علي صاحب طالب، " الخصائص الجغرافية في محافظات الفرات الأوسط وعلاقتها المكانية في

التخصص الزراعي "، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد(٤٤)، ٢٠٠٠، ص ٧٠.

(٤) أنعام سمير محي ألعبادي ، قضاء المدائن دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص١٠.

(٥) مكي محمد عزيز ورياض السعدي، جغرافية السكان، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٤، ص١٥.

(❖) هناك عدة طرائق لحساب معدل النمو السنوي منها طريقة معدل النمو المركب التي تم اعتمادها من قبل الباحث، وهي الطريقة التي اعتمدتها الدائرة السكانية للأمم المتحدة والصيغة الإحصائية لها هي :

$$R = (t\sqrt{\frac{P1}{P0}} - 1)\,X\,100$$

حيث R معدل النمو السنوي .

P1 عدد السكان في التعداد اللاحق .

P0 عدد السكان في التعداد السابق .

t عدد السنوات بين التعدادين.

المصدر : U.N, Demographic year book 1984,Issue ,New yourk,1986 , P.53 .

(❖❖) استخرجت الدرجة المعيارية من قبل الباحث وفق المعادلة الآتية :

$$د = \frac{س - س̄}{ع}$$

حيث : د= الدرجة المعيارية ، س = أي قيمة من قيم المتغير ، س̄ = الوسط الحسابي لقيم المتغير ، ع = الانحراف المعياري .

المصدر : عبد الرزاق محمد البطيحي وآخرون، الإحصاء الجغرافي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٩، ص٧٧.

(٦) كايد عثمان أبو صبحة ، جغرافية المدن ، ط٣، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠١٠، ص ٣٨-٤٠ .

(٧) عباس فاضل السعدي ، محافظة بغداد دراسة في جغرافية السكان، ط١ ، مطبعة الأزهر، بغداد، ١٩٧٦، ص ٤٥.

(٨) قاسم نصيف جاسم جواد، قضاء الدجيل دراسة في جغرافية السكان (١٩٧٧-١٩٩٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٨، ص ٤٧.

(٩) مديرية بلديات محافظة المثنى، قسم تنظيم المدن، (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٢.

(10) John. Clarke. Geographical in fluencies upon the size distribution and Growth of human population in the structure of human population .Ed. By. G. A. Harrison and A.J. Boyce. Ox forced clarenden press , 1972.P.17.

(١١) عبد الفتاح محمد وهيبة، جغرافية الإنسان، منشاة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ١٥ – ٢٣ .

(١٢)إبراهيم المشهداني، مبادئ وأسس الجغرافية الزراعية، ط٢، بغداد، ١٩٧٥، ص٨٨.

(١٣) علي حسين ناصر، تحليل العلاقات المكانية لنمو السكان وتوزيعه في محافظة كربلاء للمدة (١٩٧٧-٢٠٠٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨، ص ١٧٠.

(١٤)جمال حمدان،"العلاقة بين السكان والتضاريس"،مجلة كلية الآداب،مجلد (١١)،ج١،جامعة القاهرة، القاهرة ١٩٥٧،ص٥٩.

(١٥) علي احمد غانم، المناخ التطبيقي، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٠، ص ٢٥.

(١٦) علي حسن موسى، أساسيات علم المناخ، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤، ص٣٦.

(❖❖❖) يمكن استخراج معامل الجفاف حسب تصنيف ديمارتون الذي اقترحه لاجل التفريق بين المناخات الجافة والرطبة معتمدا في ذلك على معلومات عن درجات الحرارة والأمطار، إذ وضع حدود للتفريق بين تلك المناخات فإذا كانت نتيجة معامل الجفاف (٥) فاقل تكون المنطقة جافة جدا (صحراوية) ، ومن (٦-١٠) تكون المنطقة شبة جافة ، وتكون المنطقة رطبة إذا كان معامل الجفاف فيها أكثر من (١٠) ، ويحسب معامل الجفاف وفق الصيغة الآتية :

معامل الجفاف = المجموع السنوي للأمطار (ملم) / متوسط الحرارة السنوي + ١٠ = ٩٩,٨ / ٢٤,٨ + ١٠= ٢,٨٧ وبما أن النتيجة اقل من ٥ فان منطقة الدراسة تقع ضمن المناخ الصحراوي. المصدر : علي حسين الشلش وآخرون، جغرافية الأقاليم المناخية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٩٣.

(١٧) صباح حسن علي بقر الشام، التحليل المكاني لوفيات الأطفال الرضع المسجلة في محافظة المثنى للمدة (١٩٩٦ – ٢٠١٠) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١١، ص ١٨.

(١٨) عبد الصاحب ناجي البغدادي و فؤاد عبد الله محمد، "نمط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان الحضري في منطقة الفرات الأوسط "، مجلة كلية الآداب، العدد (٥٤)، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠١، ص ٣٣٤.

(١٩)سرحان نعيم طشطوش حسين الخفاجي، هيدروجيومورفولوجية نهر الفرات بيت قضائي الخضر- والقرنة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٨٧.

(٢٠) حسن أبو سمور وعلي غانم، المدخل إلى علم الجغرافية الطبيعية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨، ص ١٥٤.

(٢١) عدنان هزاع ألبياتي وكاظم موسى ،" المناخ والقدرات الحتية للرياح في العراق "، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد(٢٣)، تموز ١٩٨٩، ص٦٧.

(٢٢) جاكلين ب غارنيه، جغرافية السكان، ترجمة حسن الخياط ومكي محمد عزيز، مراجعة شاكر خصباك، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٤، ص٦١.

(٢٣) سفير جاسم حسين محمد ،" معمل اسمنت الجنوب وأثره في التلوث الهوائي "، مجلة السدير ، العدد (٥) ، كلية الآداب، جامعة الكوفة ، (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ، ص١٨٧ .

(٢٤) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٢.

(٢٥) حمادي عباس حمادي الشبري، التغيرات السكانية في محافظة القادسية ١٩٧٧-١٩٩٧ -دراسة في جغرافية السكان-، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٩٢ .

(٢٦) وزارة النقل والمواصلات، مديرية الطرق والجسور في محافظة المثنى، قسم التخطيط والمتابعة (بيانات غير منشورة)، ٢٠١٢.

(٢٧) عباس فاضل السعدي، سكان الوطن العربي دراسة في ملامحه الديمغرافية وتطبيقاته الجغرافية، ط ١، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص١١٤ .

(٢٨) ناجي عباس احمد ، جغرافية السكان والديموغرافية "، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد(٧)، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، ت٢ ١٩٧١، ص ١٥٢.
(٢٩) رياض إبراهيم السعدي، " الهجرة والحرب ودور القوى العاملة الانثوية في التنمية الريفية في العراق "، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد(٢٠)، مطبعة العاني ، بغداد، تموز ١٩٨٧، ص ١٣٣.
(٣٠) حسين عليوي ناصر الزيادي، الهجرة الداخلة للسكان السعوديين في المملكة العربية السعودية بحسب تعداد ٢٠٠٤، ص ٣٨٣. الموقع الالكتروني www.arts Kufauniv.com
(٣١) حسين جعاز ناصر، التحليل المكاني لحركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها في محافظات الفرات الأوسط للمدة ١٩٧٧-١٩٩٧ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ١٧.
(٣٢) عبد الرزاق محمد البطيحي ،" دور التباين المكاني للخصائص الاجتماعية – الاقتصادية الريفية في تشكيل أنماطها الإقليمية "، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد(٢١)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٧، ص ١٦٥.
(٣٣) خليل إسماعيل محمد ،" الاستيطان الريفي في الجزيرة "، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد(٢١)، مطبعة العاني، بغداد، كانون الأول ١٩٨٧، ص ١٩٧.